السياسة النمساوية– المجرية تجاه ألبانيا ١٨٧٨–١٩٠٨ والمواقف الدولية منها

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٧/٢٨
تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٨/٢٢

أ.م.د. يوسف طه حسين
كلية التربية– جامعة ميسان
م.م ميسون ناصح جواد
المديرية العامة لتربية البصرة

الملخص

تتطرق هذه الدراسة إلى السياسة النمساوية– المجرية تجاه ألبانيا ١٨٧٨–١٩٠٨ والمواقف الدولية منها التي شهدت الكثير من الأحداث لاسيما في البلقان بشكل عام، وألبانيا بشكل خاص. لذا كانت النمسا–المجر تريد المحافظة على الوضع الراهن في ألبانيا ، وزيادة نفوذها فيها في حال انهيار الدولة العثمانية، ولاسيما كانت هناك منافسة للنمسا–المجر من قبل المملكة الإيطالية، وروسيا القيصرية التي كانت سياستها ذات وجهين: أولهما، رسمي ومحوره التفاهم مع النمسا على توحيد البلقان. وثانيهما، عاطفي وعماده الأواصر السلافية المعزز بالعاطفة المذهبية الارثوذكسية التي تتخذ من روسيا مركزاً لها. لذا كانت النمسا– المجر تخشى من ثورة سلافية في مملكتها وبالتالي تكون الدولة التي تنهار من بعد الدولة العثمانية، لذا عملت على تعزيز أمنها الإقليمي من خلال السيطرة على المناطق المحيطة بها ومنها ألبانيا التي بالسيطرة على ميناءي دوريس وفلورا تتمكن من التمتع بحرية التصرف في البحر الأدرياتيك، ولاسيما الجزء الشمالي ليكون محاصراً من قبلها. فضلا عن ذلك ألبانيا بلد غير سلافي لذا يمكن استعماله كخط صد ضد السلافية.

الكلمات المفتاحية: ألبانيا، النمسا– المجر، البلقان، إيطاليا، روسيا، كوسوفو، مؤتمر برلين ١٨٧٨.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

Austro-Hungarian policy towards Albania 1878-1908 and the international attitudes towards it

Assist Prof Dr.Yousef Taha Hussein
University of Mayssan - College of Education
Assist Lect.Mayson Nasih Jwad
General directorate of Basrah Education

Abstract:

This research deals with the role of Austria during the period 1878-1908, which witnessed many events, especially in the Balkans in general, and Albania in particular. The bilateral kingdom (Austria-Hungary) wanted to maintain the status quo in Albania and increase its influence in the event of the collapse of the Ottoman Empire. Especially there was competition for Austria-Hungary from the Italian Kingdom, and Tsarist Russia, whose policy was two-faced: the first, official, and centered on an understanding with Austria on the unification of the Balkans. Therefore, Austria-Hungary was afraid of a Slavic revolution in its kingdom and thus the country that would collapse after the Ottoman Empire, so it worked to strengthen its regional security by controlling the surrounding areas, including Albania, which by controlling Durres and Vlorë could enjoy freedom of action in the Adriatic Sea, especially the northern part to be besieged by it. Moreover, Albania is a non-Slavic country, so it can be used as a line of defense against Slavism.

Keywords: Albania, Austria-Hungary, the Balkans, Italy, Russia, Kosovo, Berlin Conference 1878.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

المقدمة:

تعد دولة ألبانيا واحدة من الدول البلقانية الصغيرة، التي تقع في جنوب شرقي أوربا، وتحديداً غرب جزيرة البلقان في الجنوب الشرقي لساحل البحر الأدرياتيكي على مدخله الذي يفصلها عن إيطاليا بمسافة أقل من ٧٦كم٢ عبر مضيق اترانتو[١]، وتقع بين خطي عرض ٤٢، ٣٩ شمالاً تقريباً، وخطي الطول ١٩، ٢١ شرقاً[٢]. يحدها من الشمال الشرقي كوسوفو، والشمال الغربي الجبل الأسود، ومن الشرق مقدونيا، ومن الجنوب والجنوب الغربي اليونان، ومن الغرب البحر الأدرياتيكي، وإلى الجنوب الغربي البحر الايوني ولها حدود برية مع صربيا حوالي ١١٤كم. و تبلغ مساحتها نحو (٢٨٧٤٨) كم[٣].

تنقسم ألبانيا من الناحية الطبيعية إلى إقليمين رئيسين من الغرب إلى الشرق هما: إقليم السهول الساحلية واقليم المرتفعات، ويلاحظ من تتبع الخريطة الألبانية الحقائق التالية: مناعة الحدود السياسية الألبانية اذ معظم امتداداتها ظاهرات طبيعية سواء حدودها مع صربيا أم مقدونيا أم اليونان، فضلا عن كثرة تعرجات خط الساحل الذي أدى إلى تداخل اليابس مع المياه وظهور أعداد من اليابس داخل البحر الأدرياتيكي، ومن الحقائق الطبيعية فيها أنهار متعددة جعلن منها بلداً زراعياً بوجه عام. أهمها نهر درين (Drin) في الشمال وديفول أو ديول (Devoll)، وفيجوس (Vjose)، ونهر شكومبي (Shkumbin) الذي يفصل بين المتكلمين بلهجتين مختلفتين (لهجة الغيج) (Chegs)[٤] ،وموطنهم الشمال الألباني وهؤلاء يعدون الألبان الأصليين الذين لم يختلطوا بالصربيين، والمتكلمين باللهجة الجنوبية (لهجة التوسك) (Tosk)، في الجنوب الألباني الذين اختلطوا باليونانيين[٥]، وعُرفَ سكان مناطق الشمالية الغيج ببسالتهم في القتال، وتحفظهم من الغرباء، في حين أن التوسك وهم سكان الجنوب، منفتحون وأكثر تعلماً[٦]، أمَّا نهر دوريس في الوسط، وفلورا في الجنوب، وفضلا عن اتساع السهول الساحلية التي تمتد جنوب الأجزاء الداخلية[٧].

أمَّا ابرز مدن جمهورية شكيبريس (Republika e Shqiperise)، كما يطلق عليها سكانها أي جمهورية ألبانية أو جمهورية شكيبرى، وتعني باللغة الألبانية (أبناء السور)[٨]،هي: تيرانا العاصمة، ذات الأغلبية الإسلامية التي تصل نسبتهم إلى ٧٢%، وأمَّا المسيحيون[٩]، فقد تصل نسبة الأرثوذكس قرابة ١٧% في حين تصل نسبة الكاثوليك ١٠% [١٠]، تليها مدينة أشقودرة، ثم دوريس، وكافايا، و إليان، وزيارات، وكوارية، وتلاشت، وغيرها، وأهم الموانى بها دورازو (دوريس)(Durresi)، وفلورا(Vlore)[١١].

كان لهذه المظاهر الطبيعية التي تميزت بها ألبانيا دور مهم في تاريخها الطويل حيث كانت الجبال والوديان الضيقة عائقاً شديداً للغزاة لهذه المنطقة على مَرَّ التاريخ، وقد لاقى

العثمانيون ويلات كثيرة منذ عام ١٣٨٥ لفتح ألبانيا من الوسط والجنوب التي فقدوا الكثير من جنودهم خلال فتحهم لها بسبب هذه الطبيعة الجبلية، مما أدى إلى تأخر استيلائهم وبسط نفوذهم عليها، لدرجة أنَّ حروبهم استمرت قرابة نصف قرن ليتمكنوا من فتح جميع مناطقها .التي تمت في عهد السلطان مراد الثاني عام ١٣٨٩، وبقت تحت امرتهم مايقارب اربعة قرون وبضعة عشرة أعوام، ودخلت في ثورات مع الدولة العثمانية من اجل الحصول على الحكم الذاتي لذا تنبهت صفوف المواطنين، و ازدادت الحركة الوطنية التي لم تكن موحدة في منظمات ثقافية وسياسية؛ ولكن كان للأسياد والإقطاعيين المعاديين للباب العالي شعبية كبرى؛ هكذا كانت الظروف الألبانية عند نشوء الأزمة البلقانية ١٨٧٥ – ١٨٧٨[١٢]. وإبرام معاهدة سان ستيفانو (Ayastefanos) في عام ١٨٧٨ بين الحكومتين العثمانية والروسية التي جعلت من الشعب الألباني يشعر بخطورة الموقف على بلادهم وكيانهم، والحاجة إلى اتحادهم لمواجهة الخطر الذي يحيط بهم من الدول الكبرى التي نفذت اطماعها في مؤتمر برلين من العام نفسه[١٣].

بعد مؤتمر برلين في حزيران ١٨٧٨ الذي عقد لتعديل بنود معاهدة سان ستيفانو[١٤]، اصطدمت مصالح بعض الدول الكبرى، فضلا عن مصالح دول البلقان[١٥]، فقد أصبحت مصالح النمسا بعد احتلال البوسنه والهرسك ذات طبيعة دفاعية، بينما سعت روسيا إلى توسيع المناطق السلافية في البلقان، وبعد ذلك سعت إيطاليا إلى تأمين مصالحها في ألبانيا، ولاسيما في مدينة فلورا(الميناء الثاني المهم في البانيا) من اجل تحويل البحر الأدرياتيكي إلى بحيرة إيطالية، وفي الشأن نفسه كان لدول البلقان مصالح توسعية ايضا، وغالباً ما كانت تطرحها تحت غطاء الوطنية، إلَّا أنَّ هذه الدول الكبرى كانت تريد الهيمنة على المزيد من الأراضي في البلقان، ولذلك كانت الأراضي الألبانية التابعة للدولة العثمانية محط اهتمامهم، فعلى سبيل المثال حاولت اليونان السيطرة على أبيروس واستيعابها ثقافيا من خلال الدين واللغة[١٦].

كان الصرب يطمحون إلى إقامة صربيا الكبرى على غرار إمبراطورية دوشان الكبير (١٣٣١-١٣٥٥م)، والوصول إلى البحر الأدرياتيكي من خلال الاستيلاء على الأراضي الألبانية في مقدونيا، فضلا عن ضم البوسنة والجبل الأسود وكوسوفو[١٧]، وتمثل ذلك بالمشروع الذي سمي بمشروع غراشانين[١٨] فيما بعد نسبة إلى وزير داخلية صربيا إيليا غراشانين (Illija Garasanin) الذي وضعه عام ١٨٤٤، في ظل حكومة الأمير الصربي (ميلوش)[١٩]، ولذلك عملت النمسا على إفشال ذلك المشروع من خلال إقامة دولة ألبانية مستقلة وعزل صربيا في قلب البلقان[٢٠].

دخلت إمارة الجبل الأسود على خط طموحات التوسع في الأراضي الألبانية، إذ طالبت بضم شكودرا وشينغجين وبيجا إلى بريزرن[٢١]، كما سعت إلى الاتفاق مع النمسا وبلغاريا من أجل أنْ تؤمن الحماية لنفسها من صربيا للتوسع عن طريق اقتطاع أجزاء من ألبانيا[٢٢] على حساب مصالح الدولة العثمانية التي كانت هدفاً لمعظم الجهات الفاعلة وبشكل مباشر وغير مباشر، ومن جانب اخر رأت النمسا-المجر ان العنصر الألباني يمثل مصلحتها الحيوية في الدولة العثمانية، لذلك كان للأراضي الألبانية من وجهة نظر جيوستراتيجية دور رئيسي في السياسة النمساوية المجرية تجاه البلقان[٢٣].

كانت السياسة التي اتبعتها النمسا-المجر تجاه البلقان من بعد مؤتمر برلين هو المحافظة على مكانة الدولة العثمانية، من أجل الحفاظ على التوازن في البحر الأدرياتيكي والبلقان، إلَّا أنَّها كانت تدرك أنَّ الوضع الراهن لن يستمر إلى الأبد ، لذلك هيأت ظروفاً لإنشاء دولة ألبانيا، وكان عليها ان تنفذ هذا الأمر بمرحلتين. الأولى ان تجعل ألبانيا تتمتع بالحكم الذاتي، داخل الإمبراطورية العثمانية وإذا ما انهارت الدولة العثمانية، فإنَّ المرحلة الثانية ستكون بإعلان دولة ألبانيا المستقلة تحت الحماية النمساوية المجرية، وقد حدد اجينور غولوشوسكي(Agenor Maria Goluchowski)[٢٤] وزير خارجية النمسا-المجر هدف إقامة دولة ألبانية منذ عام ١٨٩٧م، كما اقترح إقامة دولة ألبانيا تحت إمرة أمير أجنبي وتحت الحماية النمساوية المجرية كحل محتمل في حال انهيار الدولة العثمانية المتوقع لها بعد حربها مع اليونان بين عامي(١٨٩٧-١٨٩٨) . هذه الحرب اثارت مخاوف الدول الكبرى من انهيار الدولة العثمانية لذا أزداد اهتمام النمسا-المجر بشمال ألبانيا. ففي مذكرة مؤرخة في ٢ نيسان ١٨٩٧صرحت النمسا-المجر ، أنه في حال غزو الدولة العثمانية فأن الاخيرة سيكون عليها غزو ألبانيا او أنشاء دولة ألبانية مستقلة، وان تمتد هذه الدولة من البحر الأدرياتيكي إلى المضيق الواقع بين البحر الأدرياتيكي وبحر ايجة، وأنها على استعداد لمنح صربيا برشتينا(Pristina)، ومنح الجبل الاسود غوكا وبلافا(Plava). لذا وضعت النمسا هذا الحل في حال انهيار الدولة العثمانية المتوقع بعد حربها مع اليونان[٢٥].

أصبحت سياسة النمسا التي تنتهجها في البلقان منذ عام ١٨٩٩ سياسة موجهة نحو ألبانيا على وجه التحديد، وازداد هذا التوجه أكثر مع تطور الأحداث في الدولة العثمانية، إذ أصبحت ألبانيا المحور الرئيس لسياسة البلقان بأكملها في النظام الملكي الثنائي. وهنا تطرح بعض الأسئلة "لماذا أرادت فيينا لألبانيا بأن تتمتع بالحكم الذاتي أو المستقل؟[٢٦] وما مصلحتها في ألبانيا؟. والجواب عن ذلك أنَّ إنشاء ألبانيا المستقلة كان يعد بمثابة الفرصة الوحيدة للحفاظ على توازن القوى في البلقان، والتي ستمنع الدول السلافية من التوسع على حساب الأراضي

الألبانية[٢٧]، فضلاً عن منع صربيا من الوصول والتوسع باتجاه البحر الأدرياتيكي، لكن المشكلة كانت في الألبان الذين يتوزعون في أربع ولايات مجاورة في غرب البلقان هي (كوسوفو وشكودرا ومناستير ويانينا) التي تضم ديانتين (إسلامية ومسيحية)، ولهجات وأبجديات متعددة، لذلك عملت النمسا على وضع استراتيجية لنشر التعليم بالألبانية، وتعزيز الهوية الألبانية القومية، وإصدار الصحف باللغة الألبانية لإيجاد نخبة ألبانية جديدة يمكن ان تكون بنية تحتية للدولة الألبانية المنشودة[٢٨].

أعلنت صربيا مجموعة من البرامج السياسية القومية التي تهدف إلى توحيد غرب البلقان، والتي ضم منها آنذاك أجزاء من الإمبراطورية النمساوية المجرية، وكانت خطة صربيا هي إنشاء إمبراطورية سلافية تحت اسم "صربيا الكبرى"، وتكون روسيا هي الوصي عليها وستضم المقاطعات السلافية في هذه الإمبراطورية البوسنة والهرسك ودالماشيا، وبطبيعة الحال سيكون من السهل الوصول إلى البحر الأدرياتيكي من قبل الجبل الأسود وصربيا على حساب النمسا[٢٩].

لأجل موازنة القوة المتنامية للصرب في المنطقة، كان على النمسا أنْ تجعل من ألبانيا جداراً ضد التوسع السلافي في البحر الأدرياتيكي، وكان أول من طرح هذه الفكرة هو القنصل النمساوي في شكودرا ف.ليبيش(V.Lippich) في مذكرته المؤرخة ٢٠ حزيران ١٨٧٧ لوزارة الخارجية, كان يرى بأنَّهُ يمكن للنظام الملكي الثنائي أنْ يخلق حاجزاً ضد السلاف من خلال ألبانيا، كما يمكن تعزيز قوة الدولة العثمانية وإحباط النوايا الاستعمارية الروسية ليس لكونهم فقط شعباً قوياً ومعادياً بشدة للسلاف، ولكن أيضاً لأنَّهم يمتلكون مساحة من الأرض تمتد من أحد جوانبها إلى حدود صربيا ومن الجانب الآخر إلى الحدود البلغارية [٣٠]، وكان سفير النمسا يُعَدُّ أيضاً أول مسؤول كبير في النمسا-المجر حاول تحديد الحدود اللغوية بين الألبان والسلاف في الشمال[٣١].

ظهرت ثلاث قوى في البحر الأدرياتيكي ولاسيما على الأراضي الألبانية. وهي إيطاليا وإمبراطورية هابسبورك والدولة العثمانية، لذلك كانت النمسا ترى بأنَّهُ اذا انهزمت الدولة العثمانية على يد روسيا او أي دولة أخرى، فإن إراضيها في ألبانيا ستصبح محط اطماع إيطاليا والقوى السلافية، مما سيؤثر على التوازن في البحر الأدرياتيكي، والذي كانت النمسا تسعى للحفاظ عليه منذ القرن الثامن عشر، وكان بنظرها ان يتم ذلك بطريقتين، إمَّا الحفاظ على استقلال وقوة الدولة العثمانية، وهذا امر صعب، او مواجهة مصاعب أقامة دولة ألبانية مستقلة، والهدف من ذلك منع إيطاليا من الوصول إلى البحر الأدرياتيكي لتحويله إلى بحيرة إيطالية خاضعة لسيطرتها، لأنَّهُ عند ذلك ستنتهي الحرية البحرية للنمسا، فضلا عن أن إقامة دولة ألبانية لن يسمح لصربيا

بالوصول إلى البحر الأدرياتيكي، لأنَّ هذا يعني تحقق صربيا توسع إقليمي كبير في المنطقة، وتشكيل خطر حقيقي يهدد النمسا والمجر، التي عملت دائماً على ربط مصالحها بالبحر الأدرياتيكي عن طريق الوصول إلى ميناء سالونيك عبر الأراضي الألبانية، مروراً بأراضي سنجق نوفي بازار إلى الضفة اليمنى لنهر فاردار، كما أنَّ النمسا لا تريد أنْ يكون لبلغاريا قوة عسكرية كبيره تتمكن من خلالها ضم وسط مقدونيا(٣٢).

وقفت النمســـا ضد خطط روســـيا وصـربيا للوصول إلى البحر الأدرياتيكي عن طريق مشروع الدانوب – الأدرياتيك وعن طريق سكة حديد فلورا – مناستر، ومن جانبها اتجهت إيطاليا نحو جنوب ألبانيا وأخذت بمشروع سكة حديد نوفي – بازار(٣٣)، والذي طالما طالبت فيينا بأن تكون تلك المنطقة جزءاً من الدولة الألبانية، لذلك تم التوقيع على اتفاقية ميورزتيج(Mürzsteg) عام ١٩٠٣، التي أعادت تنظيم مناطق مقدونيا، وفصل الألبان عن السلاف(٣٤).

كانت النمسا–المجر تهدف إلى ضم الأراضي الألبانية في مقدونيا إلى الدولة الألبانية المستقبلية من أجل تأمين طريق تجارتها إلى بحر أيجة، فضلا عن مد خط سكك الحديد الدانوب – الأدرياتيكي، وعلى وفق ذلك وضع السفير النمساوي في أسطنبول خطة سرية أكثر تعقيداً منذ عام ١٨٩٦، والتي تضمنت انشاء منطقة نفوذ نمساوية في مقدونيا وألبانيا وصربيا، بينما عَدَّتْ بلغاريا مع تراقيا روسية، وكانت هذه الخطة لحصار صربيا من خلال دولة عازلة موحدة ألبانية مقدونية، والتي من شأنها أنْ توفر مخارج اقتصادية إلى سالونيك وأوترانتو لصالح النمسا–المجر (النمساوالمجر)(٣٥).

وهكذا ووفقاً لرغبة النمسا، يجب أنْ تمتد ألبانيا شرقاً إلى بريشتينا والشمال الشرقي إلى الحدود الحالية مع صربيا، لتلتقي عند الضفة اليسرى من مورافا بنهر فاردار في سكوبي وتتبع هذا النهر حتى مصبه في بحر إيجة ، ولكن وفقاً لهذا المشروع سوف تكون مدينة سالونيك وشبه جزيرة المقدونية خارج حدود ألبانيا الجديدة(٣٦)، وهو ما لا ترغب به النمسا–المجر لذا كان لابدَّ من حل مشكلة ميناء سالونيك ليكون طريقاً حراً عبر دولة ألبانيا، بدلاً من ان يكون طريقاً لتوسع صربيا(٣٧).

أخذت النمسا تعزز موقفها المشترك مع إيطاليا بالاتفاق على ضرورة إنشاء كيان ألباني تلبيةً لرغبة روما والفاتيكان في دعم الأقلية الألبانية الكاثوليكية، فضلا عن انسجامه مع مصالحة النمسا–المجر بمنع وصول صربيا إلى البحر الأدرياتيكي، وفقاً لذلك توصلت الدولتان في ٢٠ كانون الاول ١٩٠٠ إلى اتفاق سري يضمن استمرار وجود ألبانيا تحت السيادة العثمانية. وكانت النمسا قد عقدت تحالفاً ثلاثياً مع ألمانيا وإيطاليا عام ١٨٨٢م لضمان عدم تعرض ألبانيا

للاحتلال من قبل صربيا أو الجبل الأسود، وضمان استقلال ألبانيا في حالة انهيار الوجود العثماني، وهذا ما حصل فيما بعد[٣٨].

لذا يتضح لنا أنَّ الاتفاقية تعكس رغبة كل من النمسا وإيطاليا للحفاظ على الوضع الراهن في ألبانيا لأطول مدة ممكنة، كما أنَّها عكست التنافس المتزايد بين النمسا-المجر وإيطاليا في ألبانيا, ولاسيما مع الهيمنة الإيطالية في الجنوب والهيمنة النمساوية في الشمال.

وكجزء من سياسة النمسا-المجر في ألبانيا فتحت النمسا ٢٢٠ مؤسسة مدرسية في ألبانيا[٣٩] منها مدرسة الفرنسيسكان في شكودرا وروبيك وتروشان، ومدرسة فرانسيسكو كزافيريانوم كوليجت، ومدرسة المرتفعات في شكودرا ومدرسة الأولاد الايتام في شكودرا، ومدرسة البنات الابتدائية في شكودرا، ومدارس ابتدائية للبنين في داجش، جوبان، بوشات، سيلس، هجميلي، راشنجيت، أوروش، سباك, والمدرسة الابتدائية للبنين والبنات في سكوبي، ومدارس للبنين والبنات في فيريزاج وبيجا وجياكوفا[٤٠]. كما أخذت تتقرب من المسلمين الألبان من خلال كسب زعماء القبائل المسلمة والشخصيات المؤثرة وإغداقهم بالهدايا، فضلا عن الحفاوة والاحترام من قبل قناصل النمسا الذين تعهدوا بتوفير احتياجاتهم والاهتمام بفقرائهم، وعملت النمسا أيضا على توسيع نفوذها إلى السكان الأرثوذكس، وجذبهم نحو الوحدة، وهكذا وثقت فيينا علاقاتها مع الألبان من مختلف الديانات، مستخدمة القناصل كجسر يربط بين السكان في ألبانيا[٤١].

عملت النمسا-المجر على نشر التعليم في المدارس باللغة الألبانية في مناطق مسيحية ومسلمة؛ لكن من المفارقات كانت النمسا تمول لغة منافستها اللغة الإيطالية، وقال وزير خارجية إيطاليا سان جوليانو(San Guliano)، أنَّ النمسا حرصت على نشر اللغة الإيطالية كأفضل وسيلة لنشر الأفكار والمشاعر الوطنية بين الألبان، ولكن النتيجة كانت عكس نواياها التي كانت تهدف إلى أضعاف النفوذ الإيطالي. لذلك أعلنت فيينا تأميم المدارس النمساوية في شمال ألبانيا واستخدمت اللغة الألبانية لغة للتدريس بدلاً من اللغة الإيطالية[٤٢] وأخذت تمول طبع الكتب المدرسية والصحف الألبانية، كما افتتحت فيينا دورة للغة الألبانية في معهد الدراسات الشرقية في عام ١٩٠٣م لتأهيل جيل جديد من المدرسين للتدريس بالألبانية في المدارس الجديدة، وعملت على تقديم منح كثيرة لاستقدام الشباب الألبان للدراسة في جامعاتها، لتكوين نخبة متعلمة ومثقفة جديدة في الدولة المنشودة[٤٣].

أصبح التعليم من أولويات النمسا[٤٤]، لكن مع النجاح الملموس لمشروع سالونيك في بداية القرن العشرين وشيوع عبارة" نحو سالونيك" علناً في البوسنة، أدَّى إلى حدوث انقلاب عسكري في بلغراد عام ١٩٠٣م، أطاح بالملك الصربي ألكسندر أوبرنوفيتش(Aleksandar Obrenovic)[٤٥] بسبب سياسته الموالية للنمسا-المجر، وتم تنصيب الملك بطرس

كاراجورجفيتش(Petr Karageorgevich)الذي يسمى أيضاً بيتر الأول اوبطرس الاول(Peter I)[٤٦] من الأسرة المنافسة والمعادية للنمسا-المجر، الأمر الذي ادى إلى تزايد المشاعر المعادية للنمسا في صربيا بعد عام ١٩٠٣، إلَّا أنَّ الدولة العثمانية ظلت نقطة استقرار في الدبلوماسية النمساوية حتى الإعلان عن مخطط القيصر البلغاري فرديناند الاول(Prince Ferdinand I) إقامة دولة ألبانيا لأبعاد صربيا عن البحر الأدرياتيكي، وبذلك أصبح إقامة دولة ألبانية مستقلة فيما بعد أمراً لا مفرَّ منه من أجل تأمين مصلحة النمسا-المجر ، لاسيما بعد أنْ أرادت بلغاريا السيطرة على مقدونيا والبحث عن حلفاء ضد الدولة العثمانية التي كانت مهمة جدا للنمسا والمجر لدرجة إنَّها لم تقبل الفكرة، ومع ذلك حدث تقارب صربي- بلغاري عام ١٩٠٤، وهو أمر أرادت النمسا تجنبه[٤٧].

أدَّى هذا التقارب إلى تفاقم العلاقات بين صربيا والنمسا-المجر التي وصلت إلى " الحرب الكمركية" بين عامي(١٩٠٦-١٩٠٨)، اذ أثارت هياج الشارع الصربي أكثر ضد النمسا، ومع هذه الحرب بدأت تتحرك مشاعر تعاطف مع صربيا بين سلاف النمسا-المجر ، وبالتحديد في كرواتيا، حيث أخذ الجيل الشاب يميل نحو دولة واحدة كبيرة لسلاف الجنوب أو اليوغسلافيا[٤٨].

وفي ظل تلك الأوضاع استشعرت النمسا-المجر الخطر أكثر من صربيا، لذا اخذ وزير خارجيتها البارون ألويس ليكسا فون ايرنثال(Alois Lexa von Aehrenthal)[٤٩] في تلك المدة يفكر جدياً في اجتياح صربيا التي كانت تنطلق منها الدعاية القومية لضم البوسنة بعد أنْ صار الصرب الأغلبية فيها، الأمر الذي جعل الصرب يأملون في ضمها إلى صربيا، في الوقت الذي كانت البوسنة تدار من قبل النمسا-المجر وفقاً للتفويض الأوربي، وعلى وفق التطورات الأنفة الذكر رأت فيينا ضرورة اعلان ضمها بشكل نهائي إلى النمسا-المجر ، ومع نجاح جماعة " الاتحاد والترقي" في إرغام السلطان عبد الحميد على إعادة العمل بالدستور في تموز ١٩٠٨م، وما أثاره ذلك من حماسة لتجديد بناء الدولة العثمانية، سارعت النمسا-المجر إلى الإعلان عن ضم البوسنه والهرسك إلى النمسا-المجر في ٥ تشرين الأول ١٩٠٨م، وقد أثار هذا الحدث صربيا التي وجدت نفسها مدفوعة إلى شن حرب ضد المملكة، إلاَّ أنّ تدخل وزير خارجية روسيا الكسندر بيتروفج إزفولسكي(Alexander Petrovich Izvolsky)[٥٠] هدأ من حدة الموقف، كما انه كان يشعر بأن فيينا خدعت روسيا ايضاً، لكنه نصح بلغراد أنْ لا تستفز فيينا مجددا[٥١].

ولعلَّ البعض يتساءل لماذا بلد صغير مثل ألبانيا يثير كل هذا الاهتمام من قبل الدول الأوربية؟ والجواب باختصار وحسب رأي المؤرخ جورج فريد هو أنَّ وضع التمثيل الجغرافي لألبانيا يثير مشاكل سياسية أوسع من تلك المقدمة من قبل دول البلقان الأخرى. الوضع في

ألبانيا هو أحد العوامل الرئيسة في مشكلة الشرق، لأنَّ هذا هو الطريق الطبيعي للعبور من البحر الأدرياتيكي في الشرق. فضلا عن أنهَّا المكان المناسب لخروج تجارة البلقان التي تدخل إلى الأدرياتيك من مضيق اوترانتو، كما أنَّ موانئها مع ميناء سالونيك على بحر إيجة والبوسفور تعد مفاتيح أبواب أوروبا الشرقية على البحر المتوسط(٥٢).

الاتفاقيات النمساوية-المجرية مع روسيا بشأن ألبانيا:

كانت سياسة روسيا الخارجية تتمثل بطموحها السيطرة على المضائق ومحاولة أخذ أكثر ما يمكن من أملاك الدولة العثمانية خلال عملية حل المسألة الشرقية(٥٣). ويمكن ملاحظة هذا من خلال عدد الاشخاص الموظفين في البعثات الخارجية لوزارة الشؤون الخارجية الروسية عام ١٩٠٥. إذ إنَّ حوالي نسبة ٢٠% من هؤلاءالموظفين كانوا في داخل الدولة العثمانية، فمن مجموع (٣٢٦) دبلوماسيا في البعثات الخارجية كان هناك (٦٧) منهم ضمن البعثة في الدولة العثمانية(٥٤).

كان الطموح الروسي في الدولة العثمانية مراقبا من قبل الاخيرة نفسها فضلاً عن بريطانيا والنمسا-المجر التي كانت منزعجة من إمكانية أنْ تصبح البلقان تحت السيطرة الروسية. ولذلك كانت بريطانيا تحاول موازنة القوة الروسية في المنطقة من خلال التدخل في معاهدة سان أستيفانو عام ١٨٧٨ واستبدالها بمعاهدة برلين، وكذلك من خلال إثارة الحركات القومية في البلقان(٥٥).

لقد كانت الحركة السلافية حتى نهاية القرن التاسع عشر تعتقد أنَّ مهمة البعثة الروسية هي لإنقاذ الشعب السلافي في البلقان من الحكم العثماني. والحقيقية أنَّ سياسة روسيا في مدة ما بعد حرب القرم لم تكن سياستها فقط تتعلق بالمضائق واسطنبول، وأنما أيضاً بمطالب الاستقلال للأمم البلقانية التي كان لها اثر على العلاقات الثنائية بين الدولتين. إلاَّ أنَّهُ في فترة ما بعد سنة ١٨٧٨ فإن الدول البلقانية، ولاسيما بلغاريا، لم تكن في الفلك الروسي وهذ ما جعل روسيا تعيد تعريف سياستها بالبلقان، على الرغم من ان الهدف الرئيس من انشاء الدول السلافية الارثوذوكسية الجديدة لم يكن لإدخالها ضمن المظلة الروسية, بقدر ما هو اقامة دول على غرار دولة اليونان(٥٦). ولذلك، وبعد مدة قصيرة من حصولها على الاستقلال، فإنَّ دول البلقان وروسيا فهمت بأنَّ علاقاتهم الوثيقة تسببت بخيبة امل وكراهية بين الجانبين. ويمكن فهم ذلك من خلال تصريح قيصر روسيا الكسندر رومانوف الثالث(Alexander Romanov III) عام ١٨٨٥ بأنَّ "طموحنا الكبير هو احتلال استانبول. وأنَّ التطورات التي حصلت في شبه جزيرة البلقان ستكون أهميتها ثانوية بالنسبة لنا. والآن، يجب على الشعب السلافي خدمة روسيا, وليس نحن من يخدمهم"(٥٧).

إنَّ الخط الفاصل بين روسيا والنمسا في تعريف الأراضي الألبانية هو فصل مقاطعات مقدونيا السلافية عن المناطق الألبانية، ووعدت روسيا النمسا بالحفاظة على الوضع الراهن، ومن ناحية أخرى عملت على تعبئة حلفائها في البلقان ضد الدولة العثمانية، لذلك أخذت النمسا- المجر بعقد اتفاقيات مع روسيا بخصوص ألبانيا منذ عام ١٨٦٧، وذلك مع تسلم يوليوس أندراسي(Julius Andrassy)[٥٨] مهام الدبلوماسية والسياسة الخارجية النمساوية-المجرية، إذ تم أبرام أول اتفاقية تاريخية مع روسيا بشأن المستقبل السياسي لألبانيا بتاريخ الثامن من تموز ١٨٧٦، وتم فيها لأول مرة مناقشة المشكلة الألبانية، ووفقاً لتلك الاتفاقية يمكن لبلغاريا ورومانيا وألبانيا تشكيل دول تتمتع بحكم ذاتي، ويجب ضم تســـاليا وجزيرة كريت إلى اليونان، واتفقا على أنْ يبقى هذا الاتفاق سرياً بين الدولتين[٥٩].

يبدو أن النمسا أرادت من اتفاقاتها السرية مع روسيا، تجنب إقامة دولة سلافية كبيرة في حالة سقوط الدولة العثمانية، وأنْ تصبح بلغاريا ورومانيا وألبانيا مستقلة، وهذا ما ورد في الفقرة الثالثة من الملحق السري لاتفاقية بودابست التي وقعها الطرفان في الخامس عشر من كانون الثاني ١٨٧٧، كما وافق غورتشاكوف في الملحق السري على امتناع روسيا عن بدء العمليات العسكرية في مقدونيا في حالة نشوب حرب عثمانية روسية[٦٠] .

إنَّ الحرب العثمانية – اليونانية على كريت عام ١٨٩٦، جعلت النمسا – المجر وروسيا متخوفتين من امتداد الحرب إلى أقاليم البلقان الأخرى، وبالتالي تقود إلى صراع شامل، لذلك زار أجينو غولوشوسكي بطرسبرغ في ٢٧-٢٩ من نيسان ١٨٩٧، وتوصل إلى تفاهم مع وزير الخارجية الروسية الكونت مورافيف(Muravieff)[٦١] حول تلك القضية، بعد أنْ أخذ بالاعتبار الأمن والمصالح الحيوية للإمبراطوريتين وإزالة "خطر التنافس المحموم على السلام الاوربي"، ويبدو ان وزيري خارجية البلدين اتفقوا على ترتيبات في حال انهيار الوضع في البلقان، ومع ذلك اختلفت محتويات الرسائل المتبادلة بينهم، ففي مذكرة بتاريخ الثامن من ايار ١٨٩٧، فضلت النمسا ضم البوسنه والهرسك وسنجق نوفي بازار[٦٢]، واقامة دولة ألبانية مستقلة "واستبعاد كل هيمنة خارجية تمتد من جانينا إلى شكودرا، وتقسيم الأقاليم العثمانية في الجزيرة بين دول البلقان، وحددوا في رسائلهم ولأول مرة حدود المنطقة التي سوف تمتد منها هذه الدولة المستقبلية لألبانيا، وتشكيل واقعاً سياسياً مستقلاً يسمى أمارة ألبانيا[٦٣].

وقعت النمسا والمجر وروسيا في آيار١٨٩٧ على اتفاقية تقبل روسيا بموجبها حق النمسا، "عندما يحين الوقت"، بديلاً عن الوضع الحالي للاحتلال، لان روسيا خلال هذه المده غيرت من سياستها اتجاه اوربا لتركز نشاطها وتوسعها في آسيا الوسطى لاقامة ميناء بحري دافئ على المحيط الهادئ لقواتها وتجارتها البحرية [٦٤] .

اعتبرت روسيا في أجابتها يوم السابع عشر من آيار ١٨٩٧، أنَّ هذا سابق لأونه، بينما كان الاتفاق السابق هو المحافظة على الوضع الراهن في البلقان، كما عدت إلحاق البوسنة والهرسك واستقلال ألبانيا سابقاً لأوانه، فضلا عن أنَّ الاتفاق تطرق إلى مسائل مستقبلية، وهو الأمر الذي أوجد صعوبة اتخاذ القرار في ذلك الوقت. وفضلا عن ذلك فإنَّ زيادة نسبة التحفظات الروسية كان بسبب عدم ثقتها بأهداف النمسا؛ التي كانت تميل إلى منع تشكيل دولة سلافية كبيرة، وتشكيل دولة ألبانية مستقلة وحجز صربيا عن الأدرياتيك، ومع ذلك فإنَّ دوافع روسيا تبدو مختلفة، ففي رسالة معنونه إلى السفير الروسي في فيينا في الخامس والعشرين من آيار ١٨٩٧ أكَّدَ مورافيف انه من غير الممكن الموافقة على ضم البوسنة والهرسك واستقلال ألبانيا ـ والتي لن تعارضها روسيا عندما تعرض النمسا – المجر تبادل التنازلات فيما يتعلق بالمضايق التركية. فضلا عن ذلك اضاف بأنَّ الاعتبارات حول المسائل المستقبلية سيكون من السهل أنْ تقود إلى ورطة والتي سيكون من الأفضل تجنبها[٦٥] لذلك ومنذ عام ١٨٩٧م حتى اندلاع الحرب بين روسيا واليابان ١٩٠٤ كان هناك تفاهم بين النمسا وروسيا حول المحافظة على الوضع القائم في المنطقة وتوازن القوى بين الدولتين في منطقة البلقان، ولاسيما أنَّ روسيا والنمسا توصلا إلى ذلك من خلال المعاهدة السابقة الذكر التي صيغت على شكل إرساليات؛ لكن الصرب لم يقبلوا تجاهل النمسا لمصالحهم في كوسوفو(صربيا القديمة) التي لا يشكل فيها الألبان أكثر من نسبة ٥٥%، فقد كانوا يضعون في حساباتهم مساندة الروس لهم في تحقيق أطماعهم هناك[٦٦].

التقى أباطرة روسيا والنمسا عام ١٩٠٣ برفقة وزيري خارجيتهما الكونت فلاديمير نيكولايفيتش لامسدروف(Vladimir Nikolayevich Lamsdorf)[٦٧] والكونت أجينور غولوشوسكي في مورستيج، واتفقوا على برنامج الاصلاحات في مقدونيا الذي أثر أيضاً على ألبان مقدونيا وكان يطلق على هذا البرنامج بـ(برنامج مورستيج)، ووفقاً للمادة الثالثة من هذا البرنامج وهي ان تطلب القوى الكبرى من الدولة العثمانية تغيير التعريف الإقليمي للوحدات الإدارية، من أجل إحداث تجمع منتظم للجنسيات المختلفة، على أنْ يكون ذلك من خلال الإصلاحات[٦٨]. وكان هدف روسيا من ذلك هو الوصول إلى البحر المتوسط، لذلك قامت بتنشيط الحركات السلافية في البلقان، التي لم يرحب بها الألبان الذين واجهوا محاولة فتح قنصلية روسية برد فعل قوي تمثل في مقتل القنصل الروسي في ميتروفيتشا في الحادي والثلاثين من آذار ١٩٠٣ على يد أحد الألبان[٦٩].

مع بدء التدخل الدولي في مقدونيا ١٩٠٣-١٩٠٩ اهتمت النمسا والمجر بالجانب الألباني من خلال إعادة تنظيم قوات الدرك في سنجق سكوبي، واهتمت إيطاليا في منستير، بينما

تركز اهتمام فرنسا وبريطانيا وروسيا في بقية مقدونيا(٧٠). وكانت حكومة النمسا قد أبدت اهتماماً كبيراً بانشغال روسيا بأمور خارج البلقان والمتمثلة بحربها في الشرق الاقصى، لذلك أخذت النمسا بمحاولة تنفيذ برنامج الاصلاحات بخصوص كل ما يتعلق بمناطق نفوذها في المنطقة. وبخصوص ما يطابق مصالحها في مسألة المندوبين النمساويين في اللجنة العسكرية الأوربية في اسطنبول الذين وصلوا في الثامن من شباط ١٩٠٤ من أجل إعداد اللوائح والتعليمات الخاصة بقوات الدرك العثمانية في مقدونيا، وقدمت النمسا طلباً بعدم تطبيق الاصلاحات في الأجزاء الغربية من ولاية كوسوفو ومنستير[٧١].

بدأ الموقف الروسي في البلقان يضعف في هذه المدة بسبب نتائج حربها في الشرق الأقصى[٧٢]، فضلا عن التطورات في البلقان التي كانت تصب في مصلحة سياسة النمسا، وهي أنَّ الألبان في كوسوفو وتحديدا في جاكوفا قاموا بأعمال شغب لمنع البدء بأجراء الاصلاحات في هذه المنطقة، لذلك أرسلت النمسا وروسيا في التاسع والعشرين من شباط ١٩٠٤ طلبا لإبعاد المنطقة الغربية من ولاية كوسوفو ومنستير في منطقة سانكاس عن نطاق الاصلاح، لكن الدولة العثمانية اتهمت النمسا بإثارة الألبان في هذه المناطق، وأنَّ الإصلاحات لا تشمل منطقة دون غيرها وانما يجب ان يشمل الولايات الثلاث بالكامل، وعندما قمعت الحركة الألبانية هناك، أبلغت الدولة العثمانية رأيها هذا للدول الكبرى في السابع عشر من آذار ١٩٠٤[٧٣].

أجرت النمسا – المجر وروسيا في تشرين الأول ١٩٠٤م، مفاوضات تتعلق "بالحياد المتبادل". واتفق الطرفان على المحافظة على الوضع في دول البلقان. في حال وجدت إحدى الدولتين نفسها في حرب مع "قوة ثالثة" ، أي مع قوة من غير البلقان ، فإنَّ الأخرى "ستلتزم بحياد مخلص ومطلق"[٧٤].

كانت روسيا مقيدة في البلقان، إذ لم تجد ما كانت تتوقعه في علاقتها مع الدول البلقانية التي نالت استقلالها، لذا حولت سياستها الخارجية مباشرة من البلقان والشرق الأوسط إلى الشرق الاقصى[٧٥]، ومع ذلك، وبعد هزيمتها في الحرب مع اليابان عام ١٩٠٥، أعادت توجيه اهتمامها نحو الشرق الأدنى والبلقان، لاسيما مع تغير النظام في روسيا وفقدانه القوة الكافية للتعامل مع أي من القضايا الخارجية الأخرى[٧٦].

أثرت الهزيمة العسكرية لروسيا في الشرق الاقصى على قوتها العسكرية والاقتصادية، فقد كان اقتصادها ضعيفا ويعتمد على بريطانيا وفرنسا[٧٧]، فضلا عن وجود قوة منافسة لها في البلقان وهي النمسا، الأمر الذي أثار مخاوف الدولة العثمانية ودول البلقان من احتمال قيام النمسا–المجر بالهيمنة عسكريا على سالونيك[٧٨]، ومن جانب آخر، كانت المخاوف الرئيسة لروسيا في ذلك الوقت تتمحور حول إمكانية تفكك الدولة العثمانية قبل أنْ تصبح روسيا دولة

مكتملة الأركان. ولذلك، فإنَّها اتبعت السياسة التي من خلالها تحاول المحافظة على الوضع القائم على الأقل كي تؤجل تقسيم الدولة العثمانية[٧٩].

دفعت تلك المسألة كل من صربيا وبلغاريا بدعم وتوجيه من روسيا إلى عقد اتفاقيتين: الأولى عبارة عن حلف عسكري دفاعي أبرم في الثاني عشر من نيسان ١٩٠٤، وبموجبه تعهدت الدولتان بتبادل المساعدة في حال تعرض احدها لاعتداء من طرف ثالث، أما الاتفاقية الثانية فكانت اقتصادية وأبرمت في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٠٥، وفيها وضع أسس التجارة الحرة وتوقع أنَّ يكون هذا التعاون التجاري قوة يمكن من خلالها صد النفوذ النمساوي في البلقان[٨٠]. ومن الجدير بالذكر أنَّ روسيا لم ترحب بإعلان استقلال بلغاريا عن الدولة العثمانية[٨١].

شهد آيار ١٩٠٦ تغييرا في كل من وزارتي خارجية روسيا والنمسا-المجر إذ حَل الكسندر بيتروفج إزفولسكي محل لامسدورف في وزارة الخارجية الروسية، وفي تشرين الأول من ذلك العام حل البارون البارون فون ايرنثال محل الكونت أجينور غولوشوسكي في النمسا-المجر، ولذلك فإنَّهُ من غير المرجح استمرار التعاون الروسي النمساوي، فقد كان البارون فون ايرنثال يؤيد سياسة نمساوية جديدة أكثر صرامة[٨٢] ، في الوقت الذي كانت فيه روسيا ونتيجة لهزيمتها أمام اليابان ١٩٠٥م تعاني من تداعيات الثورة الداخلية التي حدثت في العام نفسه، والتي ألقت بظلالها على مكانة روسيا الدولية[٨٣].

أدركت روسيا ضرورة إيقاف إثارة العداوة مع القوى الكبرى، وأنَّ الوسيلة الوحيدة لفتح الطريق أمام توسعاتها، هو محاولة التوصل إلى اتفاق مع دول الحلف الثلاثي أو بريطانيا، ولاسيما بعد أنْ لاحظت أنَّ محاولة التقرب للحلف الثلاثي بقيادة ألمانيا معناها انهيار تحالفها الثنائي مع فرنسا، لذلك حاولت التقرب من بريطانيا لتأمين مصالحها في الشرق الأقصى وإعادة مصالحها السابقة في البلقان والتفرغ لمواجهة النمسا-المجر في البلقان، وقد أدَّى ذلك إلى زيادة التوترات في المنطقة بسبب مواجهة منافسة ألمانيا في منطقة الشرق الأقصى[٨٤]. وكان بيتروفج إزفولسكي ، وبعد أنْ توصل إلى اتفاق مع بريطانيا في آب ١٩٠٧، على استعداد لإخراج بلاده من آسيا وممارسة دور قوي في جنوب شرق أوروبا[٨٥].

وفي الخامس عشر من أيلول ١٩٠٧، وقعت كل من روسيا والنمسا اتفاقاً جديداً عُدَّ امتداداً لاتفاقية مورستيج لعام ١٩٠٣ بشأن تنفيذ الإصلاحات في مقدونيا، واتفقت الدولتان على أنَّ تنفيذ برنامج مورستيج يجب أنْ يستمر حتى عام ١٩١٤م، ولذلك يجب على الدولة العثمانية تمديد صلاحيات المسؤولين العسكريين والمدنيين الأوربيين في مقدونيا لمدة سبع سنوات أخرى، لكن على الرغم من ذلك، لم تردع تلك الإصلاحات العصابات البلغارية والصربية من شن

حملات ترهيبية في مقدونيا، ومن جانب آخر أعربت بريطانيا والقوى الأخرى عن سرورها لجهود منع اندلاع نزاع بين الدولتين في البلقان[٨٦] .

وفي منتصف أيلول ١٩٠٨، وبعد مدة قصيرة من إعلان استقلال بلغاريا، خاطب وزير خارجية روسيا بيتروفج إزفولسكي وزير خارجية النمسا البارون فون ايرنثال بأنَّهُ يجب الاعتراف بحقوق روسيا في المضايق، وفتح الدردنيل أمام السفن الحربية الروسية والنمساوية، وأنَّ روسيا لن تعترض على الحاق البوسنة بالنمسا- المجر[٨٧]، وبناء على موافقة النمسا الواضحة غادر بيتروفج بيتروفج إزفولسكي فينا إلى باريس ولندن لإعلام فرنسا وبريطانيا[٨٨] ، واللتين رفضتا مثل هذا الطلب[٨٩]، وخلال رحلته علم بيتروفج إزفولسكي من الصحافة بأنَّ النمسا قد ضمت البوسنة والهرسك، فضلا عن إعلان بلغاريا استقلالها، والتقى الرأي العام الروسي مع ردة الفعل الرسمية على ضم النمسا-المجر للبوسنة والهرسك والذي عدته إحباطا للتحركات الدبلوماسية الروسية[٩٠]، كما أنَّ روسيا لم تستجب لمثل هذه التطورات التي تنظر إليها كخيانة لمصالح السلاف[٩١].

واصل وزير خارجية النمسا والمجر البارون فون ايرنثال خلال العام ١٩٠٨، اجتماعاته مع نظيره الروسي بيتروفج إزفولسكي التي تتعلق بضم البوسنة والهرسك، إلَّا أنَّ أعضاء آخرين في الحكومة الروسية صدموا لما اعتبروه خيانة للقضية الصربية والسلافية، وبالتالي للرأي العام والهيبة الروسية، الأمر الذي اجبر بيتروفج إزفولسكي على التنصل ثم نفي أي اتفاق، ولذلك هددت النمسا-المجر وبشكل رسمي بالكشف عن الخداع الروسي في قضية ضم البوسنة والهرسك[٩٢].

يتضح لنا بأنَّ نقطة انهيار السياسة الروسية حيال البلقان كانت عام ١٩٠٨، أي عندما قبلت ضم البوسنة والهرسك للنمسا – المجر على شرط أنْ تعطى المضايق. ومع ذلك، فقد خدعت من قبل النمسا وأشارت بأنَّها سوف تواجه النمسا – المجر خلال مدة قصير. وهكذا استفادت النمسا من الاتفاقية وخسرت روسيا، وكانت البوسنة الهزيمة الثانية لروسيا بعد مؤتمر برلين، ويعد ضم البوسنة نصر نمساوي وهزيمة روسية وعداء عثماني للنمساويين، وزيادة في الطموحات التوسعية لقوى البلقان[٩٣] .

الاتفاقيات بين النمسا –المجر وإيطاليا بشأن ألبانيا:

كانت ألبانيا لفترة طويلة محور الخلاف بين إيطاليا والنمسا[٩٤] إذ كانت المصالح الإيطالية في ألبانيا تتصادم مع مصالح النمسا وكذلك اليونان، ولاسيما أنَّ لإيطاليا أهدافاً توسعية عارضتها النمسا وبشدة، إذ كانت تريد من ألبانيا أنْ تكون مستقلة لمصالحها الخاصة[٩٥].

سعت النمسا إلى إنشاء ممرات بين الشمال والجنوب، للسيطرة ليس فقط على البحر الأدرياتيكي، وإنَّما على المضايق أيضاً، فضلاً عن ذلك سعت إلى بناء خط سكة حديد بحر

إيجة – الأدرياتيكي الذي سيمر عبر الأراضي الألبانية، ومن ناحية أخرى كانت إيطاليا تهدف إلى تحويل البحر الأدرياتيكي إلى "بحيرة ايطالية". لذلك فأنَّ تضارب مصالح الدولتين أجبرهما على التوصل إلى اتفاقيات تخلق التوازن بينهما[٩٦].

ومنذ عام ١٧٦٦ تحولت مصالح النمسا إلى البلقان، ولاسيما أنَّها المنطقة الوحيدة التي يمكن للنمسا التوسع فيها بسهولة[٩٧]، وعند اندلاع الحرب الروسية العثمانية، شعر القنصل النمساوي أف لبيش في شكودرا بأهمية ألبانيا في السياسة الشرقية للنمسا–المجر ، لأنَّها تُعَدُّ – من وجهة نظره– حصناً ضد التوسع السلافي، وحدد مصالح بلاده في الشمال والشمال الشرقي من ألبانيا، كونهم يحتلون المنطقة التي تمتد على أحد الجوانب حتى حدود صربيا وعلى الجانب الآخر من الحدود البلغارية، وبهذا سيقيدون الرغبات الصربية – البلغارية التوسعية، وستجعل النمسا روسيا في موقع لا يمكنها فيه حماية السلاف، وفضل القنصل الاحتلال الكامل للجزءالشمالي لأهميته السياسية والعسكرية والتجارية للنمسا والمجر، فضلاً عن تحويل المسلمين الألبان الشماليين إلى كاثوليكيين من أجل توحيد البلد في كتلة كاثوليكية معارضة للسلاف الأرثوذكس[٩٨].

إنَّ الأحداث التي شهدتها منطقة البلقان في القرن التاسع عشر، وحاجة إيطاليا إلى استعادة الأراضي التي خسرتها في خليج فينيسا، دفعت إيطاليا إلى إعادة صياغة سياستها تجاه ألبانيا، وأصبح ضم ألبانيا هدفا واضحاً لإيطاليا عندما طالب فرانسيسكو كريسبي بالسيادة على ألبانيا بعد مؤتمر برلين كتعويض عادل عن احتلال البوسنة والهرسك من قبل النمسا–المجر التي جعلت منها حصنا منيعا للجبهة الشرقية، كما رأى كريسبي ومن أجل رفع مكانة إيطاليا، بان تضمن بلاده نظام الحكم الذاتي لألبانيا وتكاملها الاقليمي[٩٩].

أصرت إيطاليا بقوة على أنْ تشمل اتفاقاتها مع النمسا والمجر المشكلة الألبانية، وفي الوقت نفسه أعرب بسمارك عن شكوكه في تحقيق رغبات إيطاليا، التي كانت تسعى إلى تجديد التحالف الثلاثي مع ألمانيا والنمسا والمجر، والذي وقع في العشرين من آيار ١٨٨٢، بهدف التصدي للتوسع الفرنسي الروسي في البلقان[١٠٠]، والحفاظ على الوضع الراهن في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأدرياتيكي، ولاسيما بعد احتلال فرنسا لتونس عام ١٨٨١، وبما ان "طموحات الايطاليين معروفة تجاه ألبانيا"[١٠١]، لذلك لا يمكن الايمان بصدق تعهداتها التي اعطتها بخصوص المحافظة على الوضع الراهن في الأدرياتيك، لذا تم قبول إيطاليا لأول مره كدولة معنية في قضية البلقان على قدم المساواة مع النمسا والمجر، إذ تم تجديد التحالف الثلاثي في العشرين من شباط ١٨٨٧, لخمس سنوات مع اتفاقية منفصلة بين النمسا وإيطاليا، إذ ألزمت فيه الدولتان نفسيهما بالمحافظة على الوضع القائم في البلقان، والسواحل, والجزر العثمانية في

الأدرياتيك وبحر ايجة، وإذا لم يكن هذا ممكننا، فإنَّ الدولتين ستتشاوران فيما بينهما لاتخاذ الخطوات المناسبة[١٠٢].

بعد هذه الاتفاقية اتفقت إيطاليا والنمسا بشكل كامل على نقطتين، الأولى: لا ينبغي أنْ يكون لدى أي منهما نوايا في ألبانيا، والثانية: لا ينبغي أنْ يكون لأي قوة عظمى أخرى التمركز في البحر الأدرياتيكي، وقد أرادت الدولتان من هذه الاتفاقية أنْ تكون ألبانيا تحت السيادة العثمانية أو دولة مستقله، لأنه إذا ما خضعت ألبانيا للنمسا فسيتم تحديد موقعها أقل من أربعين ميلاً قبالة الساحل الإيطالي، بين فلورا وأوترانتو، وهذا يشكل تهديدا لإيطاليا، وإذا كانت خاضعة للنفوذ الايطالي، فأن البحر الأدرياتيكي سيصبح خليجاً إيطاليا، وهذا ما لاتقبله النمسا، ومن ناحية أخرى إذا ما امتلكت ألبانيا قوة بحرية كبيرة فإنَّ ذلك سيكون تهديداً لكل من إيطاليا والنمسا[١٠٣].

بدأت إيطاليا بعد ذلك باتباع سياسة نشطة وبشكل متزايد اتجاه ألبانيا، إلاَّ أنَّ المدة ما بين ١٨٧٨-١٨٩٥م لم تكن فيها مسألة ضم ألبانيا واردة في حسابات إيطاليا إطلاقا ولا حتى عند النمسا-المجر، ولم تكن ألبانيا منطقة تعويضات محتملة في السياسة الدولية، ولم تكن ايضا لها أهمية في السياسة الخارجية الإيطالية، إلَّا بعد فشلها الاستعماري في اثيوبيا عام ١٨٩٥، إذ تغيرت سياستها بعد عام ١٨٩٦ ولم تعد إيطاليا راضية عن سياستها القديمة، وأصبحت تريد أنْ تكون عملياً على قدم المساواة مع القوى الكبرى من حيث وجودها في البلقان، ويعد زواج ولي عهد العرش الإيطالي فيكتور عمانوئيل من أميرة الجبل الأسود إيلينا عام ١٨٩٦ دليلا على ذلك[١٠٤].

لذلك نما الاهتمام الإيطالي بإبيروس وألبانيا، ولكن كان عليها التوصل إلى اتفاق مع النمسا التي اعترفت القوى الكبرى الأخرى بمصالها في البلقان، كما أجبرت النمسا على التعاون مع إيطاليا في القضية الألبانية، إذ كانت قوة ذات تأثير واسع في البحر الأدرياتيكي لا يمكن تجاهلها، لذلك شهدت الأعوام(١٨٩٧-١٩٠٨)، الكثير من التنازلات التاريخية الكبيرة بينهم في ألبانيا، على الرغم من الصعوبات والشكوك بين الطرفين[١٠٥].

من الواضح أنَّهُ قبل اجتماع تشرين الثاني ١٨٩٧ في مونزا بين أجينور غولوتشوسكي، ودي روديني(Marchese Di Rudini) [١٠٦]، رئيس الوزراء الإيطالي، كانت حكومة النمسا-المجر قد اتخذت قرارها بشأن السياسة الواجب اتباعها تجاه ألبانيا، والشيء نفسه ينطبق على الحكومة الإيطالية، وأوضح غولوشوسكي لرجال الدولة الايطاليين أنَّ الحكومة النمساوية ليس لديها أهداف توسعية في شبة جزيرة البلقان لافي سالونيك ولا ألبانيا، لكنه أكَّدَ في الوقت نفسه عدم السماح لأي دولة أخرى بأنْ تطأ قدمها التراب الألباني، وبالمقابل وجد وزير خارجية إيطاليا

إميليو فيسكونتي فينوستا(Emilio Visconti Venosta) [١٠٧] انه على استعداد ليؤكد له بأنَّ إيطاليا أيضا ليست مهتمة بالهيمنة على ألبانيا، ووافق الطرفان على أنَّهُ إذا ما خسرت الدولة العثمانية مقدونيا، فإنَّهم سيشكلون دولة ألبانيا ك"مقاطعة امتيازات" في إطار الإمبراطورية العثمانية أو أنَّهم سيرفعونها إلى امارة مستقلة[١٠٨].

كانت الحكومتان النمساوية والإيطالية مقتنعتين بأنَّهما كانتا تعـملان من أجل التفوق في البحر الأدرياتيكي[١٠٩]، لذلك أصبحت المسألة الألبانية موضع اهتمام الرأي العام الايطالي بشكل متزايد، واحتلت مكانة متزايدة الأهمية في أفكار الأمة الإيطالية ومشاعرها، الأمر الذي أجبر النمسا – المجر وإيطاليا على تجديد الاتفاقيات[١١٠]، وبعد مضي ثلاث سنوات على اتفاقية مونزا الشفهية بشأن ألبانيا، بدأ تبادل الملاحظات في كانون الأول١٩٠٠ بين البلدين، ووضع فيسكونتي فينوستا تفاهمات مونزا في ملاحظات وأرسلها إلى أجينور غولوشوسكي، ونَصَّتْ مسودة الاتفاق الذي يخص البلقان على ما يلي[١١١] :

١– المحافظة على الوضع القائم طالما سمحت به الظروف.

٢– في حالة عدم التمكن من المحافظة على الوضع الراهن, أو في حالة وجوب إجراء تغييرات، يتم إجراء تعديلات في اتجاه الحكم الذاتي.

ووقع فيسكونتي فينوستا مباشرة الاتفاقية بالكامل مع أجينور غولوشوسكي أثناء رده على المذكرة يوم التاسع من شباط ١٩٠١.

كانت إيطاليا تريد تأمين مصالحها في الأدرياتيك، لذلك رشحت بعض الشخصيات الإيطالية أمثال العضو المهم في البرلمان الإيطالي الكونت فرانشيسكو جوتشاجرديني (Francesco Guicciardini) (١٨٥١–١٩١٥) (سياسي ايطالي شغل منصب عده اهما عمدة فلورنسا، ووزير لخارجية، ووزير التجارة، والزراعة، والصناعة) الذي أصبح وزيراً للخارجية الإيطالية فيما بعد، للدفاع عن الحكم الذاتي لألبانيا كحل منطقي، والذي من شأنه خلق توازن في البحر الأدرياتيكي واستقراراً داخلياً في ألبانيا، كما أنَّهُ لن يضر مصالح النمسا والمجر أو إيطاليا أو الجبل الأسود، وسيتوافق مع رغبات اليونان التي لن تستثنى من إلحاق مقاطعة جنوب أبيروس باليونان؛ كون أنَّ المقيمين فيها يتكلمون اليونانية ومشتركون في الدين والطموحات، وفيما يتعلق بالسلطان فإنَّ ألبانيا ستكون بموجب مقترحات التنظيمات، دولة ذات حكم ذاتي تحت الحماية المؤقتة الأوربية[١١٢]، وأكَّدَت الحكومة الإيطالية في اجتماعها في اليوم الثامن من حزيران ١٩٠١ "أنَّ مستقبل ألبانيا سيعتمد حقوق ومصالح إيطاليا في البحر الأدرياتيك وان كل من يملك ميناء فلورا سيكون الحاكم المطلق في ألبانيا" [١١٣] .

كانت إيطاليا تخشى أنْ يكون لدى النمسا – المجر مخطط لاحتلال ألبانيا، لكن أفارنا جوزيبي (Afarna Juzibiy) السفير الايطالي في النمسا، نفى في تقريره عام ١٩٠١من وجود أي خطط من قبل النمسا لاحتلال ألبانيا أو مقدونيا، كما أنَّها ليست لها أي أهداف أخرى غير التنمية المعنوية والمادية لتلك المنطقة؛ ولكنها في الوقت نفسه ترفض احتلالها من قبل إيطاليا، وكان هذا للتكيف مع الرغبات الإيطالية، كما أعلنه سلفه فيسكونتي فينوستا(١١٤).

وفي حزيران ١٩٠١ شن مجلس النواب الإيطالي هجوماً قوياً على النمسا والمجر، ولاسيما ضد توسعها في ألبانيا، وعلى وفق ذلك رَكَّزَ البعض منهم على حل التحالف الثلاثي وأصر آخرون على تحديد توسعها بإبرام اتفاق منفصل بشأن ألبانيا وطرابلس، إحدى مقاطعات الدولة العثمانية في شمال أفريقيا، إلَّا أنَّ وزير خارجية إيطاليا برينيتي رفض هذه المطالب بحجة أنَّ التحاف الثلاثي أعطى أساساً قوياً للسياسة الإيطالية في المنطقة، وأسهم بشكل فعال في الحفاظ على السلام في أوربا(١١٥) لذلك، ومن أجل المحافظة على التوازن تم توقيع اتفاقية بين الدولتين بشأن الأراضي والسواحل الألبانية شرق البحر الأدرياتيكي عام ١٩٠١ بوساطة ألمانية، لأنَّ ذلك يخدم الحلف الثلاثي بين المانيا والنمسا وإيطاليا والذي تم تمديده عام ١٩٠٢ ليبقى ساري المفعول حتى عام ١٩١٢(١١٦).

ومن جانب أخر، فأنَّ النمسا – المجر كانت أيضاً غير واثقة بإيطاليا، إذ كان في النمسا–المجر حزبا معاديا لإيطاليا، ورأى التحالف مع إيطاليا سيكون اكثر ضررا على المصالح النمساوية، ولابدَّ للنمسا من محاربة إيطاليا، ولأجل أنْ تبقى النمسا محايدة، يجب مطالبة إيطاليا "بمساحات تعويض"؛ وإذا ما خسرت النمسا الحرب، فإنَّ إيطاليا بالتأكيد ستقوم بغزو تلك المقاطعات(١١٧).

كانت المسألة الألبانية وثيقة الارتباط بالإصلاحات في مقدونيا، وجعلت العلاقة بين إيطاليا والنمسا أكثر توتراً، لذا قدمت الحكومة الإيطالية اقتراحاً في نيسان ١٩٠٣، إلى أجينور غولوشوسكي تضمن دراسة الحليفين إمكانية استهلال برنامج الإصلاح الألباني على غرار البرنامج الذي قَدَّمَ لمقدونيا من قبل النمسا والمجر وروسيا، إلاَّ أنَّ هذا المقترح لم يلق الاستجابة(١١٨).

تم تبادل وجهات النظر بين النمسا وإيطاليا بشأن ألبانيا، اذ كانت هناك مخاوف من قبل إيطاليا ولاسيما بعد تمرد الألبان في صربيا القديمة (كوسوفو)، بسبب خشيتها من انتشار الفوضى الألبانية إلى بقية الولايات الأخرى، فضلا عن احتمال احتلال النمسا لسنجق نوفي بازار، والهيمنة على ألبانيا بالكامل كما حصل للبوسنة والهرسك من قبل، ولذلك كانت إيطاليا تراقب كل خطوة تتخذها الحكومة النمساوية–المجرية في ألبانيا، وأصبح عدم الثقة بين إيطاليا

والنمسا أكثر تعقيداً بعد اتفاقية مورزستيج في خريف عام ١٩٠٣، والمخاوف من تقسيم الغنائم بين روسيا والنمسا - المجر وبالتالي تترك بالنهاية أيديهم فارغة، عندها بدأ السياسيون الإيطاليون بمهاجمة النمسا بعدائية أكثر[١١٩].

مهد قبول النمسا–المجر بأن يكون قطاع منستير للدرك الايطالي عندما تم توزيع قطاعات مقدونيا بين مختلف قوات الدرك، حسب اتفاقية مورزستيج، لاجتماع تيتوني (Titoni) وزير خارجية إيطاليا مع أجينور غولوشوسكي في أبازيا (أوباتيا) (Opatija)غرب كرواتيا في التاسع من نيسان ١٩٠٤[١٢٠] وكرر الجانبان دعمهما للوضع القائم في البلقان والحفاظ على سلامة وتكامل الأراضي الألبانية، واذا لم يكن هذا ممكن فسيتم إخضاعها لمبدأ الاستقلال الذاتي على أساس قومي[١٢١].

وبعد مرور أكثر من شهر من اجتماع أوباتيا رأى اعضاء البرلمان الإيطالي بأنَّهُ لمصلحة الإدارة الذاتية لألبانيا ينبغي تعديل الوحدات المقدونية التي تتضمنها المقاطعات الألبانية، وسيتم إلحاقها بالولايات الألبانية والتماس الإصلاحات المناسبة لاحقاً، وبالنسبة لحكومة المملكة الإيطالية كانت ترى بأنَّهُ يجب المطالبة بالإصلاحات لألبانيا، والتي ينبغي أنْ تدعمها إيطاليا بقوة، لكنها يجب أنْ تختلف عن تلك التي حصلت في مقدونيا. وقد اقترحت خطوات يمكن أنْ تسهم في تشكيل تدريجي لليقظة القومية بين الألبان[١٢٢].

عند استجواب توماسو تيتوني (Tommaso Tittoni)[١٢٣] وزير خارجية إيطاليا في البرلمان الإيطالي عام ١٩٠٤، أوضح أهمية ألبانيا بالنسبة للبحر الأدرياتيكي، وبَيَّنَ أنَّ ألبانيا ليست ذات أهمية في حد ذاتها، وإنَّما تكمن أهميتها في شواطئها وموانئها التي تعد ذات أهمية للنمسا وإيطاليا، وانَّ من يسيطر عليها يتمتع بقدرة بحرية فائقة في البحر الأدرياتيكي، وبالتالي لا يمكن لإيطاليا أن تسمح للنمسا ولا الأخيرة تسمح لإيطاليا بذلك، وإذا ما ادعى أحدهما بذلك فمن المنطق معارضة الطرف الآخر بكل الطرق، ويبدو أنَّ هذا هو منطق الموقف هناك، على الرغم من أنَّ كلا البلدين يريدان السلام والحفاظ على مصالحهما في المنطقة والمحافظة على علاقة التحالف، لذلك فإنَّ كليهما يريدان عدم احتلال ألبانيا في حال حدوث اضطراب في المنطقة[١٢٤]. وقال أجينور غولوشوسكي بشكل صريح لإيطاليا" إذا أرادت كل من النمسا وإيطاليا الصداقة والسلام، فإنَّ هذا يعني أنَّ ألبانيا لا تتسامح حتى مع اللمس"[١٢٥].

كما صرح تيتوني أثناء استجوابه في البرلمان بأنَّ أجينور غولوشوسكي يتفق معه تماماً بما نَصَّتْ عليه المادة الثالثة من برنامج الإصلاح - مورزستج على أن تضم المقاطعات المقدونية التي يشكل غالبية سكانها الألبان إلى ألبانيا وأن لا يتم ضمها إلى مقدونيا، لذلك طالبت إيطاليا بمناقشة القضية المقدونية في الوقت نفسه مع القضية الألبانية، وتعديل الاتفاقية

التي أبرمتها مع مملكة الدانوب؛ لكن النمسا- المجر، ومن خلال وزير خارجيتها، طالبت بعدم الخلط بين القضية الألبانية والقضية المقدونية، وفصل كل منهما على حدة. ولا يمكن مقارنتها مع القضية الألبانية، لأنه كان يرى بأنَّ المصالح النمساوية والإيطالية والأوربية كانت على المحك في هذه المنطقة الحساسة، ومن المفيد تباع مسار متأنٍ لتجنب المفاوضات الثنائية الإيطالية مع العواصم الأخرى[١٢٦].

من الواضح أنَّ النمسا- المجر وإيطاليا اتفقتا على إعادة تنظيم الولايات المقدونية من أجل إعادة تجميع العناصر الألبانية وضمها إلى الولايات الألبانية[١٢٧]، وهذا ما أكَّده أجينور غولوشوسكي وزير خارجية النمسا- المجر أيضاً في اجتماعه مع وزير خارجية إيطاليا توماس تيتوني(T.Tittoni) في فينا يوم ٢٩-٣٠ نيسان ١٩٠٥، إذ أكَّدَ على ضرورة تنمية الشعور القومي بين أبناء الشعب الألباني، وقال بأنَّهُ عما قريب سيتم تنظيم قوات الدرك وتنفيذ الإصلاحات المالية في ثلاثة مقاطعات من ولايات مقدونيا التي يتفوق فيها العنصر الألباني، من وجهة نظر برنامج مورزستيج لتنظيم أكبر المجموعات القومية وفصلها وإلحاقها بولايات شكودرا وجانينا، وفي إجابة لوزير الخارجية الايطالي في الثاني عشر من آيار ١٩٠٥ فرانشيسكو جوتشياردیني على ذلك اعلن بانه من الصواب توحيد مقدونيا مع بعض المقاطعات الألبانية ومن المهم تقليل مساحة ألبانيا، ثم أضاف بأنَّهُ بحسب الاتفاق مع أجينور غولوشوسكي يؤيد إعادة تنظيم مقدونيا الجديدة [١٢٨].

يتضح لنا من خلال اجتماع عام ١٩٠٥م, بأنَّ النمسا - المجر أيدت فكرة إثارة المشاعر القومية الألبانية لصالح الدولة الألبانية المتمتعة بالحكم الذاتي في الوقت المناسب،[١٢٩] وأنَّهُ من المناسب أنْ تتعاون الحكومتان في أنشاء مدارس وطنية ألبانية دائمة، والتي من خلالها يمكن تحقيق هذا الهدف[١٣٠].

كانت كل من النمسا - المجر وإيطاليا يشكك بعضهما بالآخر ويراقب بعضهما نشاط بعض، ولاسيما في ألبانيا، لكن تصريحاتهما بشكل عام كانت دائما في صالح المحافظة على التحالف الثلاثي، والذي أكَّد ذلك رسالة وزير الخارجية البارون فون أيرنثال بالمحافظة على التحالف خلال المفاوضات في كانون الأول ١٩٠٦؛ فضلا عن خطاب توماس تيتوني في البرلمان الايطالي في ذلك الشهر الذي يحمل نفس النزعة[١٣١].

وفي عام ١٩٠٦ التقى توماس تيتوني ووزير خارجية النمسا الجديد البارون فون ايرنثال في ديسيو(احد المدن الإيطالية)، وأصدر بياناً مشتركاً حول ألبانيا والبحر الأدرياتيكي، فبين ان البحر الأدرياتيكي لن يكون تحت سيطرة حصرية لسلطة ما، او هيمنة قوة أخرى في البحر

الأدرياتيكي، أما بالنسبة لألبانيا فقد تقرر أنْ تبقى تحت سيطرة الدولة العثمانية، وهذا يدل على أنَّ الدولتين لا تؤيدان إقامة دولة ألبانية(١٣٢).

كان مشروع ترسيم حدود ألبانيا المستقلة غير مكتمل، وأعرب جوزيف أفارنا عن أمله بأنَّ الوزير الجديد البارون فون ايرنثال سيمنحهم فرصة لمعرفة خطته حول ألبانيا حتى يكون هناك اتفاق محتمل حول ألبانيا لأنها تمثل لإيطاليا ما تمثله مقدونيا للنمسا – المجر، لذلك وضع جوزيف أفارنا نص الاتفاقية الخاصة بألبانيا، وناقشها مع البارون فون ايرنثال وقدم مسودة منها إلى وزارة الخارجية الإيطالية التي كانت على النحو التالي(١٣٣):

١- معرفة المعاهد التعليمية القائمة والجهات التي أنشأتها.

١- وقف إنشاء المعاهد الأخرى مؤقتًا، والالتزام بالعمل معًا لإنشاء معاهد جديدة، اذ عد ذلك ضروريًا لمصالح إحداها.

٢- استبدال القناصل الحاليين بمسؤولين آخرين, كما يجب أن تكون لديهم تعليمات متطابقة وفقًا لهذه الاتفاقية.

٣- اتخاذ خطوات مشتركة مع الباب العالي ، وربما أيضًا مع الدول العظمى الأخرى، فيما يخص ألبانيا.

فضلا عن النقاط المذكورة أعلاه، فإنَّ المسودة الثانية للاتفاقية تميل فقط إلى تجديد الاتفاقية النافذة انذاك، وترسيم حدود ألبانيا، وبالتالي يجب أن تشير إلى المناطق التي سيتم تنفيذ بنود الاتفاقية فيها. أمَّا المسودة الاتفاقية الثالثة، فعلى الرغم من أنَّها تتضمن بعض النقاط المذكورة سابقاً، إلَّا أنَّها ستكون ذات طبيعة خاصة وأكثر وضوحاً من المشاريع الأخرى، إذ ستشمل تبادل بيانات رسمية بين الحكومتين، تتعهد فيها التأكيد على الاتفاق السابق وكما يلي(١٣٤):

١. عدم غزو ألبانيا أو أي جزء من أراضيها، والتي سيتم وصفها بعد تنفيذ بيان الكونت أجينور غولوتشوسكي. وبالتالي، سيتم الاعتراف بألبانيا كمنطقة محايدة تمامًا.

٢. اتخاذ إجراءات مشتركة مع الباب العالي والسلطات الأخرى لضمان تنفيذ بيان الكونت أجينور غولوشوسكي المذكور في الفقرة الرابعة من المسودة الأولى.

٣. المضي قدماً في الاتفاقيات المتبادلة بشأن جميع القضايا المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر مع ألبانيا والتي تتعلق بتطورها التعليمي والاقتصادي.

يتم اللآن النظر في ما إذا كان البارن فون ايرنثال سيقبل بهذه المسودات أم ستكون هناك اعتراضات حول بعض المسائل، ومن جانب اخر سعت النمسا إلى إبقاء إيطاليا مقيدة

باتفاقية التحالف الثلاثي، كي لا تمنحها مطلق الحرية في ألبانيا، وبما أنَّهُ لم يكن هناك شجب لاتفاقية التحالف الثلاثي فقد تم تمديدها في الثامن من تموز ١٩٠٧، لمدة ست سنوات قادمة، أي حتى الثامن من تموز ١٩١٤[١٣٥].

كانت إيطاليا ترى بأنَّ النمسا لن تقبلها على قدم المساواة في المشكلة الألبانية، لذلك دخلت في محادثات سرية مع روسيا، من أجل تأمين موقعها في البلقان، وذلك في عام ١٩٠٧ خلال اجتماع بين السفير الايطالي في الحكومة النمساوية-المجرية جوزيف أفارنا(Giuseppe Avarna) ووزير خارجية روسيا الجديد بيتروفج إزفولسكي ، وأثناء أقامة جوزيف أفارنا في فينا أوضح أنَّ هدف سياسة حكومته تجاه مقدونيا هو التعاون مع النمسا وروسيا من أجل الإصلاح والحفاظ على الوضع الراهن، والقضاء على كل ما يمكن أن يؤثر على سلامة الدولة العثمانية[١٣٦].

يفهم من خلال ذلك بأنَّ المشاريع المتعددة لتقسيم ألبانيا تتطابق مع مصالح محددة لإيطاليا والنمسا – المجر، والتي تم اقتراحها من قبل الصحفيين ووكالات الدعاية، وكانت هناك بعض الآراء ترى بأنَّهُ ينبغي على النمسا-المجر احتلال الجزء الشمالي من دوريس, ويجب على إيطاليا احتلال الجزء الشمالي من ذلك الميناء؛ ورأى آخرون بأنهُ ينبغي على النمسا – المجر الحصول على الجزء الشرقي, بينما يجب على إيطاليا امتلاك الشريط الساحلي [١٣٧].

في الوقت الذي كانت فيه مسألة الإصلاحات في مقدونيا تواجه المصاعب، أعلن البارون فون ايرنثال يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٠٨م مشروع بناء خط سكك حديد سراييفو أوفاتش-ميتروفيتسه-سالونيكا. وقد أعطى هذا دفعا قويا لسياسة النمسا-المجر الشرقية، ولم يكن هذا غريباً؛ لأنَّ المؤتمر أعطى للملكة الثنائية حق بناء خطوط سكك الحديد[١٣٨]. وقد ردت إيطاليا بمشروع بناء خط سكك حديد يمتد من فلورا إلى مانستر, وسيكون هذا خطرا على النمسا-المجر لأنَّهُ سوف يؤسس لإيطاليا مجال مصالح في جنوب ألبانيا, والذي يكون "ربما نذيرا بالاحتلال"[١٣٩].

ولم يتحقق هذا المشروع بسبب ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨. وعلى الرغم من صياغة الدولتين للوضع القائم في حالة انهيار الدولة العثمانية، فإنَّ الحكم الذاتي لولاية ألبانيا سيكون متوافقا مع رغباتهم الأساسية وسيكون مختلفا من حيث مصالحهم الخاصة. وبالنسبة لإيطاليا، فإنها اختزلت المسألة الألبانية لنفسها في مينائي فلورا وجزيرة ساسينو اللذين يسيطران على مضيق اوترانتو، الذي يعتمد عليه أمنها وحريتها في الأدرياتيك. كما أنَّها ترغب بأنْ تبقى بأيدي دولة صغيرة وغير عدائية، وسواء كانت تلك الدولة ألبانيا الكبيرة أم الصغيرة فهي ليست مصدر قلق كبير لها. ومن جانب آخر فان النمسا – المجر، في الوقت الذي ترغب فيه بأنْ تكون

دوريس وفلورا ضمن أملاك ألبانيا فبإمكانها أنْ تتمتع بحرية التصرف في الأدرياتيك، ومصالح في ألبانيا كبلد غير سلافي، والتي يمكن أنْ تستخدمها كخط صد ضد السلافية، فضلا عن أنَّ حجم ألبانيا لم يكن ذا أهمية لها. فهي تريد الجزء الشمالي على الأقل ليكون ضمن دولة ألبانيا، وبهذه الطريقة تخرج السلاف ويكون الأدرياتيكي محاصرا(١٤٠).

يبدو أنَّ القوتين النمسا – المجر وإيطاليا، اتفقتا على المحافظة على الوضع القائم في ألبانيا بسبب أنَّ كلتا الدولتين كانتا في وضع يمكنها من احتلالها. ولذلك فإنَّ التنافس بين الدولتين سيكون حتميا من خلال محاولة كل منهما زيادة نفوذه في ذلك البلد.

الخـاتمة:

من خلال ما تقدم يتضح لنا ان البلقان البلقان، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تحديًا لكثير من دول الكبرى في هذه المدة. فضلاً عن الرغبة في الحفاظ على الوضع الراهن في البلقان والدولة العثمانية، وهو وضع مرغوب للغاية من قبل القوى الكبرى مثل ألمانيا، وروسيا، والنمسا–المجر ، وإيطاليا. بينما كانت فرنسا وإنكلترا تعد خرق توازن الوضع في البلقان مرتبطًا بحقيقة الدولة العثمانية التي بدت في أيامها الأخيرة. لذا كان الحفاظ على "التوازن" في مصلحة روسيا والنمسا–المجر وإيطاليا، لأن انهياره سيؤدي إلى صدام في الشرق الأدنى والأقصى، والذي يمكن أن يعقبه انهيار في المصالح الاقتصادية للدول الكبرى في البلقان.

ومع ذلك ان الحفاظ على الوضع الراهن ، يبدو أنه بدأ يتعثر نتيجة السياسات التي اتبعتها النمسا والمجر وإيطاليا. اذ كانت تهدف فيينا إلى ضمان التفوق الاقتصادي والسياسي في ألبانيا ومقدونيا – فضلاً إلى موقعهما المهم في البلقان والبحر الأدرياتيكي، التي جعلت منهما دول مرغوبة للغاية من قبل قوتين كبرى مثل إيطاليا، والنمسا – المجر. لذا كانت مصالح القوتين مختلفة، لكن البلدين كانا مرتبطين بقوة بألبانيا، وهذا عزز التنافس الثنائي في البانيا، و منذ تلك اللحظة ، بدأ وضع المشاريع النمساوية المجرية والإيطالية على الورق لتوسيع دائرة النفوذ في البانيا. التي اجتذبت بموقعها الهام في غرب البلقان وفي البحر الأدرياتيكي وعلى قناة أوترانتو.

ان السياسة التي اتبعتها النمسا– المجر تجاه البلقان بشكل عام والبانيا بشكل خاص من بعد مؤتمر برلين هو المحافظة على مكانة الدولة العثمانية، من أجل الحفاظ على التوازن في البحر الأدرياتيكي والبلقان ومن المحافظة على عرش امبراطوريتها إلا أنها كانت تدرك أن الوضع الراهن لن يستمر إلى الأبد، لذا هيأت ظروف لإنشاء دولة ألبانيا، وكان عليها ان تنفذ

هذا الامر بمرحلتين. الاولى ان تجعل ألبانيا تتمتع بالحكم الذاتي، داخل الدولة العثمانية وإذا ما انهارت، و المرحلة الثانية ستكون هناك دولة ألبانية مستقلة تحت الحماية النمساوية المجرية. لذا بعد القضاء على رابطة بريزرن في عام ١٨٧٨ بدأت البعثات الدبلوماسية للنمسا-المجر في اهتمام بشكر كبير بالعنصر الالباني الذين توقعوا انهيار الدولة العثمانية في اي لحظة. واصبح هذا التوقع حقيقاً بعد أزمة كريت والحرب اليونانية- العثمانية في عام١٨٩٦-١٨٩٧، وفي الوقت نفسة زادت الشكوك من التعاون بين القوات الصربية-الجبل الاسود جنبا الى جنب مع الايطاليين في غرب البلقان لذا وضعت النمسا- المجر على اهتمام اوسع في سياستها في البلقان، لا سيما كانت النمسا- المجر تسعى بالسيطرة على البوسنة والهرسك، وسنجق نوفي بازار واقامة دولة البانية مستقلة لان احتلال البوسنة يعني تضيع الفرصة على صربيا في الحصول على منفذ حر على بحر الادرياتيكِ والتخلص من الطوق الاقتصادي الذي تفرضه عليها النمسا-المجر، أما احتلال نوفي بازار الذي يفصل بين صربيا والجبل الأسود فيعني منع اتحاد هذين البلدين السلافيين، لان اتحادهما يعني ابتلاع البوسنه والهرسك، وهذا يعني اقامة دولة سلافية كبرى على حدود النمسا- المجر الجنوبية، وبذلك لن تفصل صربيا الكبرى عن السلاف الجنوبيين في النمسا- المجر سوى خطوط وهمية على الخارطة. وهذا سوف يهدد امبرطوريتها التي كانت تتألف من مجموعة قوميات وعرقيات وبذلك تكون الامبراطورية التالية في الانهيار من بعد الدولة العثمانية واما اقامة دولة ألبانية مستقلة تحت حمايتها كي لا تخضع إلى أي سيطرة او نفوذ اية دولة لاسيما أيطاليا. لذا عملت بجد بزيادة الوعي القومي الالباني بعد الازمة المقدونية في عام ١٩٠٢-١٩٠٦ من خلال المدارس الالبانية، وتعليم الالبان في جامعاتها بالتعاون مع قنصلياتها الذي كان لها دور في اعداد الالبان للدولة المستقبلية الذي كان من المقرر انشاؤها بعد سقوط الدولة العثمانية لاسيما بعد انقلاب جماعة الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨ ومن ثم حرب البلقان الاولى والثانية في عام ١٩١٢ -١٩١٣.

الهوامش

[1]-Frank Kenneth Mckinney, The Northern Adriatic Ecosystem: Deep Time in a Shallow Sea, Columbia University Press, New York, 2007, P.29.

[٢]- محمود نجيب ابو الليل، ألبانيا، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٩، ص ١١.

Raymond Zikel, R. Iwaskiw, Albania country study, U.S.A, 1994, P. 8

[٣]- محمد خميس الزوكة، جغرافية العالم الاسلامي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت، ص ٥٠٦.

[٤]- كان التنظيم الاجتماعي لعائلة الغيج قبليًا، يقوم على نظام عشائري متماسك بإحكام يربط بين مختلف المساكن المعزولة، لذا حافظوا على ثقافتهم القبلية، وظلت بعيدة عن التأثيرات الخارجية، نظراً لطبيعة أراضيها الجبلية التي أعاقت اختلاطهم. أما القبائل الجنوبية وهي التوسك فهم الذين عاشوا جنوب شكومبي في الأراضي المنخفضة والسهول، وكانوا يشكلون الجزء الأكبر من الفلاحين الذين لا يملكون أرضًا، ويعيشون على مستوى الكفاف. ومع وصول العثمانيين، تخلف التوسك عن نظام العشائر القبلية لصالح منظمة اجتماعية قائمة على القرية. وكانوا يختلفون عن القبائل الشمالية بطبائعهم وسجاياهم. وبحلول عام ١٤٢٦، بقيت تلك القبائل في المناطق الجبلية التي يصعب الوصول إليها في ألبانيا بعيدة عن السيطرة العثمانية. وواصل السكان هناك المحافظة على إدارتهم الذاتية، من خلال دفع الجزية الثابتة للإقطاعيين الألبان. من خلال الوفاء بهذا الالتزام، أصبحوا أحرارًا في العيش على وفق قوانين خاصة بهم، كان هذا معروفًا باسم(Doke)، وفيما بعد باسم(قانون ليك)(Kanun of Lek)، وظل مستعملاً على نطاق واسع حتى أواخر الثلاثينيات. وقد وضع هذا القانون الزعيم ليك دوكاجيني (Lek Dukagjini) (١٤١٠-١٤٨١)، سليل إحدى الأسر الألبانية العريقة، وتعود القوانين والأعراف المنسوبة إليه إلى ما قبل القرن الخامس عشر. وتضمن "قانون ليك" عناصر من القوانين الاليرية والرومانية والإسلامية، وفيه محتويات من قوانين(ماني) المتصوف الهندي الذي أوجد مذهباً دينياً باسمهِ مطوراً عن الزرادشتية. ونص "قانون ليك" على احترام الملكية الخاصة والحياة البشرية في مجتمع يسوده القوة والعنف. ومع أن هذا القانون أقَّر الثأر، إلا أنَّه حّددَ مَنَ يثأر له، وَمْن يُثأر منه، والجهة التي تثأر، وأسلوب ذلك. ينظر:

юр. Лит, Хрестоматия памятиков феодального государства и права стран Европы, V.I, Москва 1961, C24; Miranda Vickers, The Albanians, Bloomsbury Academic, London,and New York,1999, P.4;

مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج٢(آسيا_ألبانيا)، ط٣، دار رواد النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٩٤، ص ٣٢٥.

[٥]- إنتوني سوريال عبد السيد، الرابطة القومية الألبانية أو رابطة بريزرن الألبانية (١٨٧٨-١٨٨١)، دار الثقافة للطباعة، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٥؛

Emiddio Pietro Licursi, Empire of Nations: The Consolidation of Albanian and Turkish National Identities in the Late Ottoman Empire, 1878 – 1913, Columbia University, Department of History, 2011, P.23; Sami H. Frashëri, Shqipëria ç'ka qenë, ç'është e ç'do të bëhetë?,(Botuar të parën herë në Bukuresht më 1899), Albaniana, 2015, f.38.

[٦]-مسعود الخوند، المصدر السابق، ج٢، ص ٣١٨.

[٧]- أشرف نبيه عبد الجليل، ألبانيا في ظل الحكم العثماني ١٤٧٨-١٩١٢، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، ٢٠٠٥ ، ص ص٣-٤.

[8] -eorge W. Gawrych, The Crescent and the Eagle Ottoman Rule, Islam and the Albanians, 1874-1913, I.B.Tauris, London and New York, 2006, P.21.

[9] -John R. Lampe, Mark Mazower, Ideologies and National Identities: The Case of Twentieth-Century Southeastern Europe. Contributors, Central European University Press, Budapest, 2004, P.237.

[١٠]- جرى هذا الإحصاء في عام ١٩٤٥، أي بعد وصول الشيوعيون إلى السلطة بعام Luxner,Larry, Islamic Resurgence in Albania, The Middle East, No.218, December 1992, P.46..

[١١]-مسعود الخوند، المصدر السابق، ج٢، ص ٣١٨.

[12] - Kristo Frasheri, The History of Albania, Tirana, 1964, P.124.

[١٣]- أنتوني سوريال عبد السيد، المصدر السابق، ص١٧.

[١٤]- للمزيد من التفاصيل عن التقسيمات التي حصلت للاراضي الألبانية بموجب معاهدة سان ستيفانو، ومن ثم مؤتمر برلين في الفصل الثاني. ينظر: ميسون ناصح جواد، القضية الألبانية في جانبيها السياسي والثقافي ١٨٧٨-١٩٠٨م، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، ٢٠٢٠.

[١٥]- البلقان: مصطلح جغرافي أصله تركي يعني(الجبل). شمل منذ بداية القرن التاسع عشر أشباه الجزر الواقعة في شرق أوربا وهي تشمل اليوم ألبانيا، اليونان، ويوغسلافيا، ورومانيا، أطلق عليها في عام ١٨٠٩ اسم سلسلة جبال البلقان، ويقصد بها الجبال التي تمتد من شرق صربيا إلى شرق بلغاريا، للمزيد ينظر: تشارلز بيلافيتش وبربارا بيلافيتش، تفكيك أوربا العثمانية (أنشاء دول البلقان القومية) ١٨٠٤-١٩٢٠، ترجمة عاصم الدسوقي، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٥؛ محمد.م. الأرناؤوط، البلقان بين الشرق والاستشراق، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط١، الدوحة،٢٠١٤، ص٩-١٠.

[16] -Elena Kocaqi, Shqipëria dhe fuqitë e mëdha 1878-1918,Dodona Press, Tirana,2020, f.24

[١٧]-عبد شاطر عبد الرحمن، تفكيك يوغسلافيا وأنهيا مشروع صربيا الكبرى، مرز الدراسات الأقليمية ، ٢٠٠٩، ص٤.

Elena Kocaqi, OP. Citata, f .24

[١٨]- للمزيد عن مشروع غراشانين: أنظر: نوال بالعيد سالم الفيتوري، العوامل الخارجية في تحقيق الاستقلال الوطني لاقليم كوسوفو: دراسة حالة (١٩٩١-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص٨-٩.

[١٩]- محمد. م. الأرناؤوط، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص٤٦-٤٧.

[٢٠]- نقلاً عن: مجموعة مؤلفين، مئة عام على الحرب العالمية الاولى مقاربات عربية، المجلد الاول، المركز العربي، بيروت، ٢٠١٦، ص٤٨.

[21] -Kurt Gostentschnigg, The attitude of Austria-Hungary towards the Albanian national movement in the context of general Austro-Albanian relations . In Albania

- Austria, historiographical reflection, Publication of the Center for Albanological Studies, (QSA),(Tirana 2013), P. 40.

[٢٢]- عمر تللي أغللو، رمزية إرتباط مسلمو الهند بالدولة العثمانية: المساعدات المرسلة خلال حروب البلقان وطرابلس الغرب، مجلة دراسات في التاريخ والأثار، العدد، ٤٤، ٢٠١٤، ص ٢٨٨.

[23] -Kurt Gostentschnigg, OP. Cit, P. 40.

[٢٤]- اجينور غولوشوسكي:(١٨٤٩-١٩٢١)، سياسي نمساوي- مجري من أصل بولندي، عمل في منصب وزير خارجية النمسا-المجر بين عامي (١٨٩٥-١٩٠٦). كان مسؤولا عن مرحلة الانفراج في العلاقات النمساوية-المجرية مع الإمبراطورية الروسية بعد اتفاقية عام ١٨٩٧، ولتهدئة التوتر الأوربي عزز هذه الاتفاقية باتفاقية ميورزتيج لعام ١٩٠٣. ينظر: أنس إبراهيم خلف العبيدي، أزمة البوسنة ١٩٠٨-١٩٠٩، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، ٢٠٠٤. ص٨٤.

[25] -Arben Puto, Diplomatic History of the Albanian Question,(Tirana 2003), P. 47.

[26] -Simon Lufi, Austro-Hungarian Politics and Albania until the Declaration of Independence, In Albania - Austria, historiographical reflection, Publication of the Center for Albanological Studies, Tirana 2013, P. 48.

[27] -Elena Kocaqi , OP. Citata, f .27.

[28] -Stavro Skendi, Albanian and South Slavic Oral Epic Poerty, American Folklore Society,Philadelphia ,1954, Pp.239-242.

[29] -George Fred Williams, Shqiptarët , (Botoi: "Argeta-LMG", Tiranë, 2003), f. 24.

[30] -Elena Kocaqi, OP. Citata, F. 28.

[31]- Puto. Diplomacia e Fuqive të Mëdha dhe Pavarësia e Shqipërisë.(Tiranë: 8 Nëntori,1978), f f .162-163.

[32] -Elena Kocaqi, OP. Citata, f .29.

[٣٣]- علي حسون، العثمانيون والبلقان، المصدر السابق، ص٢٥٥.

[34] -Elena Kocaqi , OP. Citata, f .29.

[35] -George Fred Williams, Shqiptarët , Op. Citata, f.24.

[36] -Elena Kocaqi , OP Citata, f f.30-31.

[37] - Basil Kondis, Grecia e albanese 1908-1914, Salonicco 1971, P. 61.

[٣٨]- مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص ٤٩.

[39] -Gazmend Shpuza , Në prag të pavarsisë së Shqipërisë , Tiranë ,1999 ,f. 7.

[40] -Eqerem Zenelaj,Çështja shqiptare: nga këndvështrimi i diplomacisë dhe gjeopolitikës Austro-Hungareze, 1699-1918 : kultprotektorati dhe administrimi ushtarak i Austro-Hungarisë në Shqipëri, Shtëpia Botuese Faik Konica ,Prishtinë, 2010, f f.543-568.

41 -Elena Kocaqi, , OP. Citata, f.71.

42 - Po. aty, f .64.

43 -Stavro Skendi, Op.Cit, P 24.

44 -Gazmend Shpuza, Në prag të pavarsisë së Shqipërisë, Tiranë ,1999, f. 7.

٤٥- ألكسندر أوبرنوفيتش (١٨٧٦-١٩٠٣): ملك صربيا تولى عرشها وهو في سن الثالثة عشر في ٦ اذار ١٨٨٩بعد ان تنازل والده عن العرش ، وعينه مجلساً للوصاية على العرش.اغتيل مع زوجته دراغا ماشين(Draga 0masin) على يد مجموعة من ضباط الجيش الملكي الصربي بقيادة النقيب دراغوتين ديميتريفيتش(Dragutian Dimitrijevic).للمزيد ينظر:

John.K.Cox, The History of Serbia, Bloomsbury Academic, London,2002,Pp.54-55.

٤٦- بطرس الاول(١٨٤٤-١٩٢١): ملك صربيا خلال المدة ١٩٠٣حتى عام ١٩١٨ ، اشتهر باراء التحررية، وخلال الحرب العالمية الاولى، وبعد هزيمة صربيا في عام ١٩١٥ اضطر مغادرتها، وعندما انتهت الحرب رجع الى بلغراد، وانتخب ملكاً على ماعرف فيما عد بـ((يوغسلافيا)) في الاعوام (١٩١٨-١٩٢١).ينظر:منير البعلبكي، معجم اعلام المورد، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٠٦.

47 - Basil Kondis, Op. Cit, P.55.

٤٨-مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص ٥٠.

٤٩- ألويس ليكسا فون ايرنثال(١٨٥٤-١٩١٢): سياسي دبلوماسي نمساوي- مجري. عمل في السفارة النمساوية-المجرية في باريس في الاعوام(١٨٧٧-١٨٧٨)، وسكرتير للسفارة النمساويه-المجرية في روسيا (١٨٧٨-١٨٨٨،١٨٨٣-١٨٩٤)، ومبعوثاً إلى رومانيا(١٨٩٥-١٨٩٩)، سفيراً لدى روسيا(١٨٩٩-١٩٠٦)، وزير خارجية (١٩٠٦-١٩١٢). ينظر:

Wank, Solomon ,In the twilight of empire: Count Alois Lexa von Aehrenthal (1854-1912), Vol 1: The Making of an Imperial Habsburg Patriot and Statesman, Bohlau, 2009, P. 27; Олег Айрапетов, Растие Российской империи в Первой мировой войне (1914-1917). 1914 год. Начало, М: Кучково Поле, 2014, сс.554-555.

٥٠- الكسندر بيتروفج إزفولسكي(١٨٥٦-١٩١٩): دبلوماسي وسياسي روسي، في ٢٨ نيسان ١٩٠٦ تولى منصب وزير خارجية، عندما تقرب من الملك البريطاني إدورد السابع قام بصياغة الاتفاقية الأنجلو-الروسية عام ١٩٠٧، وفي عام ١٩٠٨ وافق على ضم البوسنه والهرسك الى النمسا-المجر مقابل دعم الاخيرة فتح مضيق الدردنيل التركي امام السفن الحربية الروسية. لكن اعقاب الازمة البوسنية ١٩٠٨-١٩٠٩ وضم النمسا للبوسنه اثارت حفيظة السلافيين الامر الذي ادى به الى الاستقالة عن منصبه في عام ١٩١٠ وتعينه سفيراً في فرنسا. مع ذلك يعده المؤرخين المخطط الرئيسي لتحالف (روسيا، فرنسا، بريطانيا) في السنوات التي ادت الى الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤. ينظر:

Spencer C.Tuker,World War I,2Vol,ABC-CLIO,California 2019,P.512.

٥١- مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص٥٠

52 - Elena Kocaqi, OP. Citata, f .30.

[٥٣]- المسألة الشرقية: هي مسألة نزاع بين دول أوربا وبين الدولة العثمانية بشأن البلدان الواقعة تحت سلطانها. وبعبارة أخرى هي مسألة وجود الدولة العثمانية نفسها في أوربا، ولقد حدثت في القرن الثامن عشر أزمة شديدة مهمة للمسألة الشرقية وهي أندلاع حرب بين الدولة العثمانية والامبراطورية الروسية أواخر عام ١٧٦٨ إلى اوائل عام ١٧٧٥، وكان لهذه الأزمة نتائج سلبية على سلطة الدولة العثمانية، وباب لتدخل الدول الأوربية في أمورها بأسم الدين. ينظر: مصطفى كامل، المسألة الشرقية، ط١، مطبعة الاداب، مصر، ١٨٩٨، ص٢٠-٢٢.

[54]-B.Ignatyev, "XIX. Yüzyıl Sonu ile XX. Yüzyıl Başında Rus-Türk İlişkileri(Gerçekleşmeyen Yakınlaşma Tasarıları)", Türk-Rus İlişkilerinde 500.Yıl, TTK Yayınları, Ankara, 1992, S.153.

[55] -Cited in Philip Magnus, Gladstone-A Biography, London, 1954, p.241.

[56] -YTKurat Diplomasi- Yuluğ Tekin Kurat, "XIX. Yüzyıl"da Rusya"nın Balkanlar"daki Panslavizm ve Panortodoksluk Politikası Karşısında Osmanlı Diplomasisi", Çağdaş Türk Diplomasisi 200 Yıllık Süreç (Ankara 15-17 Ekim 1997),P. 177.

[57] -Cited from Sumner B.H., A Short History of Russia, A Harvest Book, New York, 1949,P. 274 by Süleyman Kocabaş, Kuzeyden Gelen Tehdit Tarihte Türk-Rus Mücadelesi, Vatan Yayınları, İstanbul, 1989, P.353.

[٥٨]- يوليوس اندراسي (١٨٢٣-١٨٩٠): سياسي مجري بذل جهودا من اجل استقلال المجر في المدة(١٨٤٨-١٨٤٩)، ثم هاجر الى فرنسا، وعاد بعد مضي ثمان سنوات، اصبح رئيساً لوزراء دولة المجر عندما تحولت الى مملكة ثنائية عام ١٨٦٧ انتهج سياسة ادعو الى التقارب مع آل هابسبورك، ثم أصبح وزير خارجية النمسا-المجر في المدة مابين(١٨٧١-١٨٧٩) كس جميع مساعية من اجل تعزيز علاقات دولته مع المانيا. للمزيد ينظر: بطر البستاني، دائرة المعارف، مج ٤، مطابع المعارف، بيروت ١٨٨٠، ص٤٦٧-٤٦٨.

[59] -Eqerem Zenelaj, The Albanian Question from the point of view of Austro-Hungarian diplomacy and geopolitics 1699-1918, Prishtina 2010, f. 133.

[60] - Quoted in: Elena Kocaqi, OP. Citata, f.33.

[٦١]- الكونت مورافيف (١٨٤٥-١٩٠٠): يعد مورافيف مايكل نيكولايفيتش(Murvieff Michael Nikolaievich) سياسي ودبلوماسي، ورجل دولة روسي ، عينه القيصر نيكولاس الثاني وزيراً للشؤون الخارجية الامبراطورية الروسية في عام ١٨٩٧ ، ويعد من الداعين في نقل توجه السياسة الروسية من أوربا الى الشرق الاقصى وكان له دور فعال في مؤتمر السلام في لاهاي عام ١٨٩٩. توفي لامورافيف فجأة في ٢١ تمز ١٩٠٠. ينظر:

Encyclopaedia Britannica, Vol,VII, The Encyclopedia Britannica Company,New York,1902,P.32.

[62]- Stavro Skendi, Op. Cit, P. 289.

[63] - Elena Kocaqi , OP. Citata, f.34.

[64]- Richard F. Hamilto, The Origins of World War I, Cambrige University Press, New York, 2003, P.18.

[65] -Stavro Skendi, Op. Cit, Pp.289-290.

[66] -G.Lowes Dickinson, The international Anarchy 1904-1914, New York: The Century Company. 1926, P.p160-161.; Stavro Skendi, Op. Cit ,P.293.

[٦٧]- فلاديمير نيكولايفيتش لامسدروف(١٨٤٥-١٩٠٧): سياسي ودبلوماسي روسي، وزير خارجية روسيا خلال المدة (١٩٠٠-١٩٠٦) كانت سياسته اشتمراراً لسياسة سلفه الكونت مورافيف، وعد التحالف مع فرنسا اساس السياسة الخارجية لروسيا، وسعى للمزيد من ضمان الدعم النشط من فرنسا للسياسة الروسية في الشرق الاقصى، وكان معارضاً لتقسيم مناطق النفوذ في بلاد فارس بين روسيا وبريطانيا. ينظر:

Орлов А.С, Георгиева Н.Г, Георгиев В.А. Исторический словарь, 2-е изд. М, 2012, с. 272-273.

[68] -Elena Kocaqi, Op. Citata, f. 34.

[69] -Mehmet Yildirim, Op. Cit, P.14.

[70] -Elena Kocaqi, Op. Citata, f.35.

[٧١]- أنس إبراهيم خلف العبيدي، المشكلة المقدونية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٢١٤.

[72] - Leften Stavros Stavrianos, The Balkans since 1453 ,New York: Rinehart, 1958.P.534.

[٧٣]- أنس ابراهيم، المصدر السابق، ص٢١٥-٢١٦.

[74] -Richard F. Hamilto, Op. Cit, P.18.

[75] - B.Ignatyev, A.g.e, S.155.

[76] - Ytkurat Rusya, Op. Cit., P. 373-391.

[77] - Alan Bodger, "Rusya ve Osmanlı İmparatorluğu'nun Sonu", Osmanlı İmparatorluğu'nun Sonu ve Büyük Güçler, Editör: Marian Kent, Tarih Vakfı Yurt Yayınları, İstanbul, 1999, S.93

[78] -L.S.Stavrianos, Op. Cit, P. 534.

[79] -Ömer Turan, "II. Meşrutiyet ve Balkan Savaşları Döneminde Osmanlı Diplomasisi", Çağdaş Türk Diplomasisi 200 Yıllık Süreç (Ankara 15-17 October 1997) Papers presented at the symposium, Türk Tarih Kurumu Basımevi, Ankara, 1999, S. 247.

80 -C.A. Macartney. The Habsburg EmPire 1790-1918, London:Weidenfeld &Nicolson,1968, P.773.

81 -Ömer Turan, A.g.e,S. 247.

82 -Elena Kocaqi, OP. Citata, f .35.

83 -Rene Albrecht -Carrie : A Diplomatic History of Europe Since the Congress of.Vienna, New York: Harper & Row, 1973, P.255.

٨٤- عمر عبد العزيز عمر، أوربا ١٨١٥-١٩١٩م، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ٢٠٠٠، ص ٣٤٠.

85 - Elena Kocaqi, Op. Citata, f.35.

86 - Po. aty f.89.

87 - Ytkurat Rusya, Op. Cit., p. 408.; Robert.A.Kann, A history of Hapsburg Empire, 1526-1918, University of California Press,(London, 1974), p413.

88 - Ömer Turan, A.g.e , S. 245.

89 -Elena Kocaqi, OP. Citata, f.35.

٩٠- اظهرت صربيا ردا متصلبا على ضم البوسنة والهرسك من قبل النمسا. وفي رده على السؤال الذي طرحته الصحافة التركية على السفير النمساوي في استانبول, Mark Pallavicini (مارك بالفيسكان), وكان السؤال, ما هو نوع حق النمسا في الحاق البوسنة والهرسك, والتي كانت ولاية عثمانية, وقال السفير: " لدينا الحق لان لدينا القوة", ينظر:

Ömer Turan, A.g.e, S. 245.

91 - Alan Bodger, A.g.e, S. 107.

92- Richard F. Hamilto, OP. Cit, P.18.

93 - Elena Kocaqi, OP. Citata, f.36.

94 -Maria Teodorova, Ballkani imagjinar(Balkani si alter ego e Evropes),Tirane, 1997, P.48.

95 - Elena Kocaqi, OP. Citata,f.36.

96 - Ma. Bledar Komina , "Marrëdhëniet politike të shtetit shqiptar me shtetet ballkanike: Rasti i Turqisë, Jugosllavisë dhe Greqisë në vitet 1920-1939", Disertacion "Doktor i Shkencave Historikë (UniversitetiiTiranëSm, Fakultetii Historisë Dhei Fil Ologjise , DepartamentI I Historisë) , Tiranë, 2016,f.15.

97 - William . L. Langer, European Alliances and Alignments 1871-1890, New York: Alfred, 1950, Pp. 69-70., Stavro Skindi, Op.Cit, P.238.

98 - Ibid, Pp.238-239.

99 -Ibid, P.240.

100 - A. F. Pribram, The Secret Treaties of Austria-Hungary, 1879-1914,Cambridge, Mass, 192,Pp. 11, 33-34; Stavro Skendi, Op.Cit, p.241

101 - Elena Kocaqi, OP. Citata, f .38.

102 -Stavro Skendi, Op.Cit, p241.

[103] -George Williams, OP.Cit, Pp.23-24.

[104] - Krisztián CsaplárDegovics, Albanien in der Konferenzpolitik der Großmächte (1878-1912), 10. Sep, 2014, Pp.5-6.

[105] - Edon Caesari, The Split Eagle, Italian-Habsburg clash over the Albanian question between the late 19th century and the early 20th century. In Albania - Austria, Historiographic Reflection, Publication of the Center for Albanological Studies of , Tirana 2013, Pp. 101- 102

١٠٦- ودي روديني(١٨٣٩-١٩٠٨):سياسي ورجل دولة إيطالي، ورئيس وزراء إيطاليا بين عامي ١٨٩١و١٨٩٢، ومن عام ١٨٩٦ حتى عام ، ١٨٩٨، توفي في روما عام ١٩٠٨. للمزيد ينظر:

Mark F.Gilbert,K.Robert Nilsson, Historical Dictionary of Modren Italy,2ed, TheScarecrow Press, Toronto.Plymouth.Uk,2007, Pp.148-149.

١٠٧- إميليو فيسكونتي فينوستا(١٨٢٩-١٩١٤): سياسي ورجل دولة إيطالي، عد احد اطول وزراء خارجية خدمةٍ في تاريخ إيطاليا اذا اعتلى هذا المنصب من عام ١٨٦٣ حتى ١٨٧٦؛ وفي هذه المدة، روج لسياسة التقارب الوثيق مع المانيا، وبعد الازمة مع اثيوبيا في عام ١٨٩٦والتي اضرت بالسياسة الخارجية ايطالية. تشكلت حكومة جديدة اصبح فيسكونتي وزيراً للخارجية مرةً أخرى ، وفي العالم الدبلوماسي المتغير نعهد بتحسين علاقات إيطاليا مع فرنسا مع تقليل الاعتماد على المانيا، والنمسا والمجر، في عام ١٨٩٦تفاوض على اتفاقية مع فرنسا اعترفت إيطاليا بموجبها بالحماية الفرنسية على تونس مع ضمان حقوق الإيطاليين في تونس، بعد عام من ترك منصبه ، عاد عام ١٨٩٩ واستمر في سياسة التقارب مع فرتسا، ومهد الطريق لاتفاقية ١٩٠٢ التي تنازلت بموجبها إيطاليا وفرنسا عن بعضهما البعض في المغرب وليبيا على التوالي. وكان المندوب الايطالي في مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦.كان فسكونتي قد رأى أن سياسته الموالية لفرنسا تحقق مكسبين أولهما: الاحتلال الايطالي لليبيا بعد الحرب مع الدولة العثمانية في عام ١٩١١-١٩١٢، والاهم من ذلك موقف إيطاليا المحايد عند اندلاع الحرب العالمية الاولى. ينظر:

Mark F.Gilbert,K.Robert Nilsson,Ibid, P.448.

108 - Stavro Skendi, Op.Cit, P.246.

109- Lillian Parker Wallace and William C. Askew, eds., Power, Public Opinion, and Diplomacy (Cambridge: Duke U.P, 1959), P.199.

110 - Elena Kocaqi, OP. Citata, f.39.

[111] -see texts of exchanged notes in: A. F. Pribram, The Secret Treaties of Austria-Hungary, 1879-1914, Cambridge, Mass, London, 1920, Volume 1, pp. 196-201

[112] - Stavro Skendi, Op.Cit, P. 294.

[113] -As quoted in L.V. Chlumecky, op.citp, P21, note xx. Stavro Skendi, Op.Cit, P.294.

[114] - Elena Kocaqi, OP. Citata, f.40.

115 – A. F. Pribram, The Secret Treaties of Austria-Hungary, 1879-1914, Cambridge, Mass., 1921, I1, P. 117.

116 – Ma. Bledar Komina , OP. Citata, f.15.

117 – A. J. May, The Hapsburg Monarchy, 1867-1914, Cambridge, Mass., 1951,P. 303.

118 – Stavro Skendi, Op. Cit, p.252.

119 – Elena Kocaqi, OP. Citata, f .42;؛ Stavro Skendi, Op.Cit, p.253.

120 – Zef Prela, The Albanian Problem and Austro-Hungarian Politics 1897-1912. In "On the Albanian National Movement", Tirana 1962, P. 123

121 – Andre Simonard, Essse sur l'indipendence Albanaise, Paris, 1942, Pp. 98-99.

122 – Stavro Skendi, Op. Cit, p.254.

١٢٣- توماسو تيتوني(١٨٥٥-١٩٣١): دبلوماسي وسياسي يطالي، تم ترشيحه لمجلس الشيوخ في عام ١٩٠٢، وبعد ذلك شغل منصب وزير خارجية إيطاليا من عام ١٩٠٣ حتى عام ١٩٠٩، كما شغل منصب رئيس للوزراء لمدة أسبوعين في اذار من عام ١٩٠٥لذا يعد أقصر رئيس وزراء خدمةٍ في تاريخ إيطاليا، واخذ فترة استراحة قصيرة كسفير في بريطانيا في عام ١٩١٠، ومنذ عام الاخير حتى عام ١٩١٦ كان سفير في فرنسا، وفي عام ١٩١٩ أصبح وزير خارجية للخارجية الإيطالية في حكومة فرانشيسكو سافيريو نيتي(Francesco Saverio Nitti). أيد تيتوني ظهور الفاشية، وشغل منصب رئيس مجلس الشيوخ حتى عام ١٩٢٩. توفي في روما عام ١٩٣١. ينظر:

Mark F.Gilbert,K.Robert Nilsson, Op. Cit, Pp.424-425.

124 – Alessandro Duce, Albania in the Italian – Austrian relations, Pp.81-82; Elena Kocaqi ,OP Citata, f.43.

125- Alessandro Duce, Op. Cit, p.85.

126 – Ibid, Pp.130,62-63.

127 – Elena Kocaqi,OP. Citata, f.43.

128 – Stavro Skendi, Op. Cit, Pp.254-255.

129 – Zef Prela, The Albanian Problem and Austro-Ungarico Politics 1897-1912, IN "On the Albanian National Movement", Tirana 1962, Institute of History, p.123.

130 – Alessandro Duce, Op. Cit,P.109.

131 – Stavro Skendi, Op. Cit, p255.

132– According to: Elena, OP Citata, f .48.

133 – Elena Kocaqi, OP. Citata, f.49.

134 – Po. aty, f.50.

135 – Stavro Skendi, Op. Cit, P.255.

[136] – Elena Kocaqi, OP. Citata, f.51.

[137] – Stavro Skendi, Op. Cit, P.256.

[138] – T. V. Sosnosky, Die Balkanpolitik Osterreich-Ungarns seit 1866, Stuttgart and Berlin, 1914), Pp.11,141.

[139] – T. V. Sosnosky, Op. Cit.p. 147.

[140] – Stavro Skendi, Op. Cit ,P.256.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies